الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

**عنوان المذكرة:**

# *سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر*

مذكرة مكملة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

**من إعداد الطالبة:**

- سارة أوجاني

**تحت إشراف:**

د. شريفة قصاص

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| الإسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| علي بلارو | أستاذ محاضر صنف "أ" | 20 أوت 1955 سكيكدة | رئيسا |
| شريفة قصاص | أستاذ محاضر صنف "أ" | 20 أوت 1955 سكيكدة | مقررا |
| إيمان شريط | أستاذ محاضر صنف "ب" | 20 أوت 1955 سكيكدة | ممتحنا |

السنة الجامعية 2019-2020

# إهـــــــداء

اللهم إجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم، نافعا لقارئه.

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرها، إلى نبع الحنان والمحبة، نور عيني، إلى أغلى شيء في الوجود أمي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى من كانت النصيحة لا تفارق شفتيه، إلى الذي تحمل عناء ومتاعب الحياة، إلى الذي لم يبخل عليا برعايته ، إلى أبي الغالي حفظه الله.

إلى من شاركوني رحم أمي وقاسموني الحياة حلوها ومرها، إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود، إخوتي و أخواتي.

إلى رمز البراءة و الطفولة وكنز الحياة ،كتاكيت العائلة يوسف و ميرة.

إلى كل العائلة، الأصدقاء، الأحباب.

إلى الذي كاد أن يكون رسولا ....أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من أمن باالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا.

سـارة

# شكـــر و عـرفان

{ رَبِّ أَوْزِعنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِيْنَ } النمل 19

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بادئا أشكر وأحمد رب العباد العلي القدير شكرا جزيلا طيبا مباركا فيه الذي أنارنا بالعلم وأنار طريقنا ويسر ووفق وأعان في إتمام هذه الدراسة وتقديمها على الشكل الذي هي عليه اليوم، فله الحمد والشكر وهو الرحمان المستعان.

وعرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج هذا العلم إلى النور أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذة الفاضلة قصاص شريفة التي قبلت تواضعا وكرامة الإشراف على هذا العمل، فلها أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما قدمته من توجيه و إرشادات؛

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى الأساتذة رئيس و أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم مشكورين قبول مناقشة هذه الدراسة وإبداء ملاحظاتهم السديدة داعية الله عز وجل أن يحفضهم ويرعاهم.

ويسعدني أيضا أن أتقدم بالشكر والإئتمان إلى أساتذتي وزملائي الكرام في جامعة سكيكدة المحترمون لدعمهم المستمر طوال مدة الدراسة.

ومن دواعي الإحترام و الإعتزاز أن أتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة في إنجاز هذا العمل.

طالبين من المولى عز وجل أن ينفع به غيرنا.

سـارة

**ملخص :**

يهدف هذا البحث إلى توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة إظهار أهم الطرق و السياسات لتمويلها وكذلك إبراز أهميتها حيث تمتاز بمرونة في التأسيس و سهولة الإجراءات، و كذا لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة، و تعد إحدى أهم فروع الإقتصاد ككل، و تلعب دورا مهما في التنمية الإقتصادية لأي دولة، من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة و خلق روح المبادرة و الإبتكار، إلى جانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية. وقد تم التوصل إلى أنه رغم المزايا التي تمتاز بها تبقى هناك عدة مشاكل تواجه هذا النوع من المؤسسات، خاصة في الجزائر و الدول النامية بشكل عام و من أبرزها مشكلة التمويل. و قد سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث لجأت الحكومة إلى إنشاء أشكال مختلفة من الأجهزة و الهيئات لدعم و مساندة هذا القطاع.

**الكلمات المفتاحية :**

التمويل – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**Résumé :**

Cette recherche vise à clarifier les différents concepts des petites et moyennes entreprises et à essayer de montrer les méthodes les plus importantes pour les financer, ainsi que de souligner leur importance car elles se caractérisent par une flexibilité dans la mise en place et la facilité des procédures, ainsi que par le fait qu'elles ne nécessitent pas d'énormes capitaux, et c'est l'une des branches les plus importantes de l'économie dans son ensemble. Et elles jouent un rôle important dans le développement économique de tout pays, grâce à la contribution qu'elles apportent en créant de nouvelles opportunités d'emploi et en créant un esprit d'initiative et d'innovation, en plus de leur rôle de développement efficace en les intégrant à de grandes institutions dans la réalisation d'activités économiques et sociales. Il a été conclu qu'en dépit de leurs avantages, de nombreux problèmes se posent encore à ce type d'institutions, en particulier en Algérie et dans les pays en développement en général, dont le plus important est le problème du financement. Ces dernières années, l'Algérie a cherché à encourager le secteur des petites et moyennes entreprises, par conséquent le gouvernement a eu recours à la création de diverses formes d'agences et d'organismes pour soutenir ce secteur.

**Les mots clés :**

Le financement - Les petites et moyennes entreprises - Soutenir les petites et moyennes entreprises.

فهرس المحتويات:


| فهـرس المحتـويـات | الصفحة |
|---|---|
| إهـــداء | |
| شكـر و عرفتان | |
| ملـخـص | |
| فهرس المحتـويات | |
| قائمـة الجـداول | |
| قائمـة الأشكـال | |
| قائمـة المختصرات | |
| مقـدمة عـامة | أ–ت |
| **الفصل الأول: الإطار النظري حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** | |
| تمهيد | 6 |
| المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وواقعها التمويلي | 7 |
| المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 7 |
| الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 7 |
| الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 12 |
| المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أشكالها | 14 |
| الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 14 |
| الفرع الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 15 |
| المطلب الثالث: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 18 |
| الفرع الأول: تعريف التمويل و أهميته | 18 |
| الفرع الثاني: حاجة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتمويل | 18 |
| الفرع الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 19 |
| الفرع الرابع: الأساليب المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 21 |
| المبحث الثاني: الدراسات السابقة والمقارنة مع الدراسة الحالية | 24 |
| المطلب الأول: الدراسات السابقة | 24 |
| المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة | 28 |
| خلاصة الفصل الأول | 29 |

## الفصل الثاني: سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر


| | |
|---|---|
| تمهيد | 31 |
| المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر | 32 |
| المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر | 32 |
| الفرع الأول: وضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في نهاية الفصل الأول من 2019 | 32 |
| الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر | 34 |
| المطلب الثاني : العوائق المؤثرة على نشأة و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر | 45 |
| الفرع الأول : عوائق متعلقة بالتنظيم و سلوك الإدارة المركزية | 45 |
| الفرع الثاني: عوائق التمويل | 45 |
| الفرع الثالث: إشكالية العقار و العقار الصناعي | 46 |
| الفرع الرابع: عوائق أخرى | 46 |
| المبحث الثاني: السياسات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر | 48 |
| المطلب الأول: أجهزة و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر | 48 |
| المطلب الثاني: تطوير و ترقية سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر | 67 |
| الفرع الأول: تطوير دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر | 67 |
| الفرع الثاني: ترقية مؤسسات رأس مال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر | 67 |
| الفرع الثالث: مؤسسات تحويل الفاتورة و دورها في عملية التمويل في الجزائر | 69 |
| الفرع الرابع: إنشاء إطار دائم للتشاور بين الوزارة و البنك | 69 |
| خلاصة الفصل الثاني | 71 |
| خاتمة | 73 |
| المراجع | 77 |
| الملاحق | |

قائمة الجداول:

قـــــائمـــة الجـــــــداول


| الرقم | عـــــنوان الجـــــــــدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإتحاد الأوروبي حسب توصية 2003 | 8 |
| 02 | تجارب بعض الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 9 |
| 03 | المنظور الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 11 |
| 04 | الحصيلة العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 | 32 |
| 05 | تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 34 |
| 06 | توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب قطاع النشاط | 35 |
| 07 | توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب قطاع النشاط | 36 |
| 08 | توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة حسب حجم الأصول و قطاع النشاطات | 37 |
| 09 | توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط | 38 |
| 10 | تركيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص المعنويين) حسب المنطقة | 39 |
| 11 | كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة | 40 |
| 12 | كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص المعنويين) حسب المنطقة | 41 |
| 13 | تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الفصل الأول من 2018 و الفصل الأول من 2019) | 42 |
| 14 | تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط بين الفصل الأول من 2018 و الفصل الأول من 2019 | 43 |
| 15 | تطور الوظائف المعلنة حسب نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 44 |
| 16 | الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: شهادات الأهلية حسب قطاع الأعمال (تراكم لتاريخ 2019/06/30) | 49 |
| 17 | الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المشاريع الممولة حسب نوع و قطاع النشاط (تراكم لتاريخ 2019/06/30) | 51 |
| 18 | الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : الأرصدة الممنوحة حسب نوع التمويل (تراكم لتاريخ 2019/06/30) | 53 |
| 19 | الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : الأرصدة الممنوحة حسب قطاع النشاط (تراكم لتاريخ 2019/06/30) | 54 |
| 20 | الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط (تراكم لتاريخ 2019/06/30) | 55 |

| | | |
|---|---|---|
| 21 | الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: عرض المجاميع الرئيسية | 56 |
| 22 | صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الملفات المعالجة (من 2019/01/01 الى غاية 2019/06/30) | 58 |
| 23 | صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الملفات المعالجة حسب نوع المشروع (من 2019/01/01 الى غاية 2019/06/30) | 59 |
| 24 | ملخص المشاريع الإستثمارية للفصل الأول من عام 2019 | 61 |
| 25 | المشروعات الإستثمارية المعلنة حسب القوى العاملة | 62 |
| 26 | صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الوضع العام للضمانات حسب قطاع النشاط (لتاريخ 2019/06/30) | 64 |
| 27 | صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الوضع العام للضمانات حسب المنطقة (لتاريخ 2019/06/30) | 65 |
| 28 | ضمانات صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب شريحة الإعتمادات | 66 |

**قائمة الأشكال:**

قائمـــــــة الأشكـــــــــال


| الرقم | عنـــــــوان الشكـــــــــل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الوضع القانوني | 33 |
| 02 | توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نوعها | 35 |
| 03 | تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 42 |
| 04 | الأرصدة الممنوحة حسب قطاع النشاط | 54 |

**قائمة المختصرات:**

| المختصر | المعنى باللغة الفرنسية | المعنى باللغة العربية |
|---|---|---|
| **PME** | **P**etites et **M**oyennes **E**ntreprises. | **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.** |
| **ANSEJ** | **A**gence **N**ationale de **S**outien **à** l'**E**mploi des **J**eunes. | **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.** |
| **ANGEM** | **A**gence **N**ationale de **G**estion du Micro-credit. | **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.** |
| **CNAC** | **C**aisse **N**ationale d'**A**ssurance-**C**hômage. | **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.** |
| **FGAR** | **F**onds de **G**arantie des Crédits aux petites et moyennes entreprises. | **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.** |
| **ANDI** | **A**gence **N**ationale de **D**éveloppement de l'**I**nvestissement. | **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.** |
| **MIPMEPI** | **M**inistère de l'**I**ndustrie des **P**etites et **M**oyennes **E**ntreprises et de la **P**romotion de l'**I**nvestissement | **وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.** |
| **CGCI-PME** | **C**aisse de **G**arantie des **C**rédits d'**I**nvestissement de **P**etites et **M**oyennes **E**ntreprises. | **صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.** |

مقدمة عامة

## مقدمة عامة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل من بين العوامل المهمة في الإقتصاد العالمي ككل و الإقتصاد الوطني بشكل خاص، فبالرغم من صغر حجمها إلا أنه لا يمكن الإستغناء عنها، بل لابد من البحث عن الأسس و الأساليب التي تساهم في إستمراريتها و تطويرها بشكل فعال الذي يضمن لها إسم و مكانة في السوق، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع يفرض نفسه على العالم و خاصة على البلدان النامية التي تطمح إلى تطوير و ترقية إقتصادها.

و على الرغم من الأهمية التي توليها مختلف دول العالم لهذه المؤسسات، إلا أن مفهومها لا يزال يثير جدلا يتعذر معه تحديد تعريف موحد لها، و يرجع ذلك لإختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها و هذا حسب مميزات كل دولة و توجهها الإقتصادي.

بالرغم من الخصائص التي تنفرد بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون غيرها، إلا أنها تواجه العديد من التحديات خلال مراحل تطورها، و يمثل الحصول على التمويل التحدي الرئيسي لها، و قد قامت العديد من الدول و من بينها الجزائر بتطوير سياسات و برامج خاصة لتيسير حصولها على التمويل، و تمكين هذه المؤسسات من البقاء، الإستمرار و النمو خاصة مع ظهور قطاعات واعدة لها بما في ذلك التكنلوجيا و المعلومات، تقديم الخدمات و غيرها.

## إشكالية البحث :

على ضوء ما سبق تتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث و التي يمكن بلورتها في السؤال الرئيسي التالي :

**ما هي أهم سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟**

و يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و فيما تتجلى أهميتها ؟
2. ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ؟
3. فيما تتمثل مصادر و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
4. ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني ؟

## فرضيات البحث :

من أجل تحليل الإشكالية و الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات الأتية :

- ✓ يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى فكل دولة تعتمد على معيار محدد لتحديد مفهومها.
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة وفعالة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

- ✓ هناك عدة مصادر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك حسب نشاطها، و يعتبر التمويل البنكي أحد أهم هذه المصادر، كما تعتبر الهيئات المستحدثة المرافقة لها من أهم الضمانات لنجاحها.
- ✓ إن طبيعة النشاط لهذه المؤسسات يجعلها تواجه العديد من المعوقات و الصعوبات على المستوى الوطني، و من أبرزها مشكلة التمويل.

**مبررات إختيار موضوع البحث :**

- ❖ فضول شخصي في التعمق في هذا الموضوع دون غيره.
- ❖ الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع بإعتباره يخص الجانب التمويلي، و الذي هو ضمن تخصصنا.
- ❖ الأهمية التي إكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الأونة الأخيرة.

**أهداف البحث :**

- o توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إبراز أهميتها.
- o تسليط الضوء على خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي إكتسبت أهمية بالغة في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي، و الذي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين الإقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع.
- o محاولة إظهار أهم الطرق و السياسات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**أهمية البحث :**

- ▪ الأهمية التي يكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول بصفة عامة، و الجزائر بصفة خاصة.
- ▪ الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو و توفير مناصب الشغل.
- ▪ يعتبر التمويل من أهم المواضيع التي تهم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ▪ الإهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات و الإمكانيات المعتبرة التي سخرتها لتأهيل و ترقية هذا القطاع.

**حدود البحث :**

يتحدد البحث بالمجالات الأتية :

- **الحدود المكانية** : يهتم البحث بمعالجة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- **الحدود الزمنية** : بالنسبة للحدود الزمنية فقد حاولنا تركيز إهتمامنا بسنة 2019 حيث تعتبر الأحدث و الأكثر تطورا من حيث المعلومات المتوفرة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على الفترة من بداية الفصل الأول إلى نهايته، فيما يخص الإحصائيات.

- **الحدود الموضوعية** : يتمحور موضوع البحث حول سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

**منهج البحث :**

من أجل دراسة إشكالية الموضوع و الإجابة على الأسئلة المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في البحث، تعين علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي، و هذا بإعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من البحوث بشكل عام و الأكثر ملائمة لموضوعنا بشكل خاص.
تم الإعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك من خلال عرض مختلف تعاريفها، أهميتها،خصائصها ومختلف أشكالها. وقد تم إستخدام المنهج التحليلي في عرض واقع هذه المؤسسات في الجزائر وكذلك سياسات تمويلها في فترة 2019.

**صعوبات البحث :**

- قلة الكتب المتعلقة بموضوع البحث.
- مواجهة صعوبات لإتمام البحث في الآجال إثر الظروف التي واجهتها البلاد في جائحة "كوفيد-19".

**هيكل البحث :**

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة و الإلمام بجميع جوانب الموضوع، إرتأينا إلى تقسيم البحث إلى فصلين :
حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قسمناه الى مبحثين، فيتناول المبحث الأول ثلاث مطالب ، يحتوي المطلب الأول على تعريف و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أما الثاني على أهم الخصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الثالث على واقعه التمويلي من حاجتها للتمويل و مختلف مصادرها و أساليبها المستحدثة للتمويل. أما المبحث الثاني فيقسَم الى مطلبين، يتطرق المطلب الأول للدراسات السابقة حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما الثاني للمقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.
و تناولنا في الفصل الثاني سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث قسمناه إلى مبحثين، فيتناول المبحث الأول ثلاث مطالب إذ يتطرق المطلب الأول إلى واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من وضعها في نهاية الفصل الأول من 2019 و مختلف توزيعاتها، و المطلب الثاني إلى العوائق المؤثرة على نشأتها و تطورها، أما المبحث الثاني فيتمثل في السياسات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و يقسم إلى مطلبين، يتمثل المطلب الأول في أجهزة و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و المطلب الثاني في تطوير و ترقية سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

# الفصـــل الأول

# الإطار النظري حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

**تمهيد:**

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هيكل معظم الإقتصاديات و هذا بإعتبارها مورد أساسي للنمو الإقتصادي سواء بالنسبة للدول الكبرى المصنعة او الدول النامية حيث يمثل معظم مجموع المؤسسات في أغلب إقتصاديات الدول و هي توفر العديد من مناصب الشغل ، إذ تساهم في معالجة مشكلتي البطالة و الفقر من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة ثانية.

ومن خلال هذا الفصل حاولنا عرض الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قسمناه الى مبحثين، فيتناول المبحث الأول ثلاث مطالب ، يحتوي المطلب الأول على تعريف و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أما الثاني على أهم الخصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الثالث على واقعه التمويلي من حاجتها للتمويل و مختلف مصادرها و أساليبها المستحدثة للتمويل. أما المبحث الثاني فيقسَم الى مطلبين، يتطرق المطلب الأول للدراسات السابقة حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما الثاني للمقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

**المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وواقعها التمويلي.**

إن التطرق إلى موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتطلب تحديد بعض المفاهيم من أجل توضيح معالمها، حيث تختلف الآراء حول وجود تعريف شامل و محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يختلف هذا التعريف من دولة لاخرى حسب إمكانياتها و قدراتها الإقتصادية و الإجتماعية ، وكذا مكانتها في الإقتصاد العالمي ، لذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها و أشكالها ، إضافة الى التطرق إلى واقعها التمويلي من حاجتها للتمويل و مختلف مصادر و أساليب تمويلها.

**المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

سيتم التعرض في هذا المطلب لمختلف التعاريف التي تعطى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لأهميتها.

**الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

لقد أثبتت كل الدراسات عدم وجود تعريف محدد و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة الى أن كلمة "صغيرة" و "متوسطة" لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة لاخرى و من قطاع لآخر حتى داخل الدولة الواحدة، و لقد بلغ عدد تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 55 تعريفا في 75 دولة ، تعتمد هذه التعاريف على مجموعة من المعايير نذكر منها:

- معيار عدد العمال و هو أكثر المعايير إستخداما و إنتشارا في العالم بسبب سهولة تقديره.
-معيار رأس المال المستثمر.
-معيار حجم الإنتاج و المبيعات.
-معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة.
-معيار حجم الأسواق التي ستعامل فيها المشروع.

لقد إعتمدت معظم الدول على معيار العمالة لسهولة عملية المقارنة بين المؤسسات، أما الدول التي إعتمدت على معيار رأس المال وجدت صعوبات كبيرة في المقارنة مع الدول الأخرى لإتلاف العديد من العوامل في تقديره مثل أسعار الصرف[1].

بعض التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1- الولايات المتحدة الأمريكية: عرف الكونغرس الأمريكي من خلال قانون الأعمال الصغيرة لسنة 1935 م المؤسسة الصغيرة أو العمل الصغير في ضوء قدرته على السيطرة على قطاعه بكونه " عمل مملوك و يدار بشكل مستقل و هو غير مهيمن في مجال عمله"، و حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1935 م عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية و إدارة مستقلة و لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى ، كما نعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل.

[1] عمار علوني، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-الجزائر، العدد 10 ، 2010، ص 172

2- اليابان: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل فإذا بلغ عدد العمال 20 عاملا فأقل فهي تندرج في صف المؤسسات المصغرة[1] .

3- بريطانيا: تعرف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في بريطانيا كما يلي:

- المؤسسات المصغرة: من 1 الى 9 أجير.
- المؤسسات الصغيرة: من 10 الى 49 أجير.
- المؤسسات المتوسطة: من 50 الى 249 أجير[2].

4- الإتحاد الأوروبي: إعتمد الإتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توصية 2003 ، على معايير عديدة هي: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية و الإستقلالية ويمكن تلخيص ما جاءت به هذه التوصية في الجدول الموالي:

**الجدول (01)** :تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإتحاد الأوروبي حسب توصية 2003.

| نوع المؤسسة | عدد العمال | رقم الأعمال السنوي | الميزانية السنوية (وحدة نقدية أوروبية) | الإستقلالية |
|---|---|---|---|---|
| مصغرة | ‹ 10 | ≥ 2 مليون | ≥2 مليون | 25 % من رأس المال أو حقوق التصويت لمؤسسة أخرى |
| صغيرة | ‹ 50 | ≥ 10 مليون | ≥ 10 مليون | |
| متوسطة | ‹ 250 | ≥ 50 مليون | ≥ 43 مليون | |

المصدر : نوال مرزوقي، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و 1400 – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس –سطيف- الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009 , ص11.

ومن خلال الجدول، يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإتحاد الأوروبي تشمل المؤسسات التي لا تملك 25 % من رأس مالها أو حقوق التصويت بها من قبل مؤسسة أخرى، علما أن المؤسسات المصغرة هي التي تشغل أقل من 10 عمال، و يقل كل من رقم أعمالها و ميزانيتها السنويين عن 2 مليون وحدة نقدية أوروبية،

[1] أيوب مسيخ، دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(المقاولين) في ولاية سكيكدة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص ادارة مؤسسات، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة- الجزائر- السنة الجامعية 2017/2016 ،ص 78 .

[2] محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة( دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس –سطيف-الجزائر- السنة الجامعية 2011/2008، ص 8.

أما المؤسسات الصغيرة فهي تلك التي يقل عدد عمالها عن 50 عامل، و يقل كل من رقم أعمالها و ميزانيتها عن 10 مليون وحدة نقدية أوروبية أو يساويها، بينما تمثل المؤسسات المتوسطة تلك التي يقل فيها عدد العاملين عن 250 عامل، و يقل كل من رقم أعمالها و ميزانيتها عن 50 مليون وحدة نقدية أوروبية أو يساويها[1] .

5- البنك الدولي: يعمل البنك الدولي مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي ينص على:

- المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من عشرة (10) عمال، و لا يتجاوز موجوداتها 100,000 دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 100,000 دولار.
- المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من خمسين (50) عاملا، و لا يتجاوز موجوداتها 3 ملايين دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 3 ملايين دولار أيضا.
- المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من 300 عامل، و لا تتجاوز موجوداتها 15 مليون دولار أمريكي، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 15 مليون دولار[2].

6- تعاريف دول أخرى: من خلال الجدول الموالي نحاول عرض مجموعة من التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتجارب لبعض الدول[3]:

**الجدول رقم (2)**: تجارب بعض الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

| البلد | التعريف |
|---|---|
| أستراليا | - مؤسسة متوسطة الحجم توظف ما بين 20 و أقل من 200 عامل.<br>- مؤسسة صغيرة الحجم توظف حتى 20 عامل. |
| كندا | - مؤسسة مصغرة توظف من 1 الى 4 عمال.<br>- مؤسسة صغيرة (إنتاجية) توظف من 1 الى 99 عامل.<br>- مؤسسة صغيرة (خدمية) توظف من 1 الى 49 عامل.<br>- مؤسسة متوسطة توظف من 100 الى 499 عامل. |

[1] نوال مرزوقي، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 1400 – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس –سطيف- الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009 ، ص11.

[2] أسماء زرابية، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية- تخصص نقود ومالية المؤسسات، جامعة منتوري- قسنطينة- الجزائر، السنة الجامعية، 2011/2010 ،ص 11.

[3] مسعود أمير معيزة، مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة- دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015، ص18.

| | |
|---|---|
| الدنمراك | - المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي توظف أقل من 50 عامل و قيمة العوائد السنوية أقل من 6،70 مليون أورو. |
| هونغ كونغ (الصين) | - المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الصناعية توظف أقل من 100 عامل.<br>- المؤسسة الصغيرة و المتوسطة غير الصناعية توظف أقل من 50 عامل. |
| إندونيسيا | - المؤسسة الصغيرة (إجمالي أصولها أقل من 200 مليون روبية إندونيسية و قيمة مبيعاتها أقل من 1 مليار روبية إندونيسية).<br>- المؤسسة المتوسطة( إجمالي أصولها محصور بين 200 مليون روبية إندونيسية و أقل من 1 مليار روبية إندونيسية). |
| السويد | - المؤسسة المصغرة توظف أقل من 10 عمال.<br>- المؤسسة الصغيرة توظف من 10 الى أقل من 50 عامل.<br>- المؤسسة المتوسطة توظف من 50 الى أقل من 250 عامل. |
| سويسرا | - المؤسسة المصغرة توظف من 1 الى 9 عمال.<br>- المؤسسة الصغيرة توظف من 10 الى 49 عامل.<br>- المؤسسة المتوسطة توظف من 50 الى 249 عامل. |
| تركيا | - المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي توظف أقل من 250 عامل و تحقق عوائد أقل من 25 مليون ليرة تركية. |
| التشيلي | - مؤسسة مصغرة (قيمة المبيعات السنوية حتى 81,000 دولار أمريكي و عدد العمال من 1 الى 9 عمال)<br>- مؤسسة صغيرة (قيمة المبيعات السنوية أكثر من 81,000 دولار أمريكي حتى 844,000 دولار أمريكي، وعدد العمال من 10 الى 49 عامل)<br>- مؤسسة متوسطة (قيمة المبيعات السنوية أكثر من 844,000 دولار أمريكي حتى 3,380,000 دولار أمريكي و عدد العمال من 50 الى 199 عامل). |

المصدر : مسعود أمير معيزة، مصادر تمويل الإحتياجات الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل إقتصاد الإستدانة- دراسة حالة التمويل بالقروض الإستثمارية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015 , ص18.

7- تعريف المشرع الجزائري: يركز المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ثلاثة معايير متمثلة في حجم العمالة، رقم الأعمال ، الميزانية السنوية ، و ذلك إستنادا إلى القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، و يمكن توضيح هذا التعريف وفقا للجدول التالي:

**الجدول رقم (03)** : المنظور الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

| المؤسسة | فئة العمال | رقم الأعمال | مجمع الحصيلة السنوية | معيار الإستقلالية |
|---|---|---|---|---|
| المتوسطة | 250-50 | 200 مليون دج الى 2 مليار | 500-100 مليون دج | مع توفر شرط الإستقلالية مع التسيير. |
| الصغيرة | 49-10 | أقل من 200 مليون دج | أقل من 100 مليون دج | |
| المصغرة | 9-1 | أقل من 20 مليون | أقل من 10 مليون | |

المصدر: عمر بن سديرة،التحليل الإستراتيجي كمدخل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية- دراسة ميدانية في المؤسسات المحلية بسطيف- رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف- الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015, ص134.

وفقا لمعطيات هذا الجدول فإن المشرع الجزائري يعرف المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة، مهما كان شكلها القانوني، بأنها مؤسسات إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 الى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج[1].

و منه فلكل دولة تعريفها الخاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لكل منها معاييرها الخاصة في تعريفها.

[1] عمر بن سديرة، التحليل الاستراتيجي كمدخل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية- دراسة ميدانية في المؤسسات المحلية بسطيف- رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف- الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015 ،ص ص 133-134.

**الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في:

- توفر فرص العمالة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواءا في الإقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء.

- تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد بحيث تلجأ هذه الأخيرة الى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنتاج بتكلفة أقل.

- الرفع من مستوى الصادرات:

لقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن النمو السريع للصادرات من السلع و الخدمات و التكنولوجيا يعجل بالنمو الإقتصادي، و لقد نجحت الكثير من الدول النامية في تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التصدير مما ساعدها على إعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها.

- تحسين الجودة و زيادة الإنتاجية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة هامة في الإستفادة من الموارد المتاحة و ذلك من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة و تحسين جودة السلع و الخدمات من جهة أخرى، و هذا نتيجة المنافسة فيما بين بعضها البعض أو بينها و بين المؤسسات الكبيرة.

- تعظيم الفائض الإقتصادي للمجتمع:

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في رفع الكفاءة الإنتاجية و تعظيم الفائض الإقتصادي للمجتمع.

- المساهمة في جذب المدخرات:

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجالا خصبا لجذب المدخرات الصغيرة و إستخدامها إستخداما منتجا نضرا لتميزها بإستخدام رأس مال أقل و هذا يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين و بالتالي لا تذهب المدخرات إلى مجالات إنتاجية.

- المساهمة بشكل فعال في التنمية المحلية:

إن صفة الإنتشار الجغرافي لهذه المؤسسات تجعل منها أداة لتحقيق أهداف تنموية و إجتماعية هامة يمكن الإشارة إلى بعض منها كالآتي:

- سهولة إنتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعل التصنيع قريبا من أكبر عدد من السكان، و بالتالي تقليل الفوارق بين الحضر و الريف.
- إنتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يؤدي الى إستغلال الموارد المتاحة محليا.

- أداة لمحاربة الفقر:

لقد أدركت الدول و المنظمات الدولية مدى فعالية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بالدرجة الأولى في محاربة الفقر و ذلك عن طريق ما يسمى بالتمويل المصغر.

- توطين السكان و التقليل من الهجرة الريفية:

تبنت الكثير من الدول سياسة تثبيث السكان بتدعيم النشاطات الإقتصادية عن طريق تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

- تمس مع صغر حجمها مختلف الفروع و التخصصات، صناعية و زراعية و خدماتية.
- قريبة من المستهلك و تلبي رغباته، بما تمتاز به من صغر حجمها و قدرتها على المرونة و التكيف مع مختلف النشاطات و الأوضاع .
- تستمد أهميتها من سهولة إدارتها و إمكانية توسعها إلى مساهمين جدد، و قدرتها على التكيف و الاستمرار و النمو و التطور.
- لا تترك بزوالها تأثيرا كبيرا في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات الكبيرة.
- قادرة على مقاومة الإضطرابات الإقتصادية بما تمتاز به من مرونة و قدرة على التكيف مع مختلف الأوضاع و التغيرات[2].

[1] عمار علوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-176.

[2] صورية بن عزيزة، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر - حالة المؤسسة الصناعية للعصير و المصبرات "SIJICO" وحدة رمضان جمال بسكيكدة- للفترة 2000-2009 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة- الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012 ، ص ص 22-23.

**المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أشكالها.**

سيتم في هذا المطلب التعرض لمختلف خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أشكالها.

**الفرع الأول:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- سهولة التأسيس (النشأة):

تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من إنخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا.

- الإستقلالية في الإدارة:

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها إذ في الكثير من الأحيان يلتقي شخص المالك بالمسير و هذا ما يجعلها تتسم بالمرونة و الإهتمام الشخصي من قبل مالكها.

- سهولة و بساطة التنظيم:

تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد أكبر من العمال، و ذلك من خلال توزيع الإختصاصات بين أقسام المشروع ، التحديد الدقيق للمسؤوليات، و توضيح المهام.

- تتوفر على نظام معلومات يتميز بقلة التعقيد: و هو ما يسمح بالإتصال السريع صعودا و نزولا بين إدارة المؤسسة و عمالها.
- جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق و المحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية و مهنية.
- توفير الخدمات للصناعات الكبرى:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة( منتجات محدودة، أيدي عاملة) ، حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن (المناولة)، كالعملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز" الذي يتعاقد مع 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاجها.

- أحد آليات دمج المرأة في النشاط الإقتصادي: حيث تتطلب هذه المؤسسات مهارات إدارية متواضعة و إستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة[1].

[1] عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية-مصر، 2013، ص ص 37-39.

- صغر حجم رأس المال نسبيا نظرا لصغر حجم المشروع الصغير مقارنة بالمشروعات الكبيرة، و لأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه، ولإنخفاض إحتياجاته من البنية الأساسية و الإعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته.
- إرتفاع قدرتها على الإبتكار و ذلك لإرتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.
- الإمعان في التخصص و الذي يؤدي الى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة و من جهة أخرى إرتفاع مستوى المهارات للعمالة المشتغلة لها.
- تساهم بشكل كبير و فعال في توفير فرص العمل للشباب و العاطلين و الباحثين عن العمل و بالتالي تحد بشكل كبير من ظاهرة مشكلة البطالة.
- لها القدرة على التفاعل بمرونة و سهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته.
- تساعد على خلق التوازن الصناعي بين الريف و الحضر[1].

**الفرع الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي :

- التصنيف حسب طبيعة التوجه.
- التصنيف حسب طبيعة المنتجات.
- التصنيف حسب تنظيم العمل.
- المقاولة من الباطن.

1-تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها الى:

1.1- المؤسسات العائلية:

و هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل و تكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة و يمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة و تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

[1] نبيل جواد، ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة Gestion des PME ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى،2007 ، ص ص 84-85.

2.1- المؤسسات التقليدية:

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة و تنتج منتجات تقليدية و لكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة و مستقلة عن المنزل و تعتمد على وسائل بسيطة.
وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل و إستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة و كذلك تتم العملية على وسائل بسيطة.

3.1- المؤسسات المتطورة و شبه متطورة:

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعيين السابقين بإستخدامه تقنيات و تكنولوجيات الصناعة الحديثة سواءا من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة و الحاجات العصرية.

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات:
نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية هي:

2.1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: و تقوم بإنتاج سلع ذات إستهلاك أولي مثل:

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- منتجات الجلود.
- الورق و منتجات الخشب و مشتقاته.

و يرجع سبب إعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لإستخدامها المكثف لليد العاملة و كذلك سهولة التسويق.

2.2- مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات: و هو يظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في:

- قطاع النقل.
- الصناعة الميكانيكية.
- الصناعة الكيميائية و البلاستيكية.
- صناعة مواد البناء.

و يرجع سبب الإعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

3.2- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات بإستخدام معدات وأدوات لتنفيد إنتاجها ذو التكنولوجيا الحديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأس مال أكبر، الأمر الذي ينطبق و خصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق حيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة و ذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصرا على إصلاح بعض الآلات و تركيب قطع غيار مستوردة.

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس تنظيم العمل:

يكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما:

1.3- مؤسسة غير مصنعة: و هي ممثلة في الإنتاج العائلي (إنتاج مخصص للإستهلاك الذاتي) و النظام الحرفي (عمل في المنزل، ورشات حرفية )، و يعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدد من الأشخاص و يكون في الغالب يدوي لإنتاج سلع حسب طلبات الزبائن.

2.3- مؤسسة مصنعة: و هي ممثلة في النظام الصناعي للورشة المنزلي (عمل صناعي في المنزل، ورشة شبه مستقلة، مصنع صغير و نظام التصنيع (مصنع متوسط، مصنع كبير)، فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة و المصانع الكبيرة و يتميز هذا النوع من المؤسسات بإستخدام أساليب التسيير الحديثة و تعقيد العملية الإنتاجية و كذلك من حيث نوع السلع المنتجة و إتساع السوق.

4- المقاولة من الباطن:

يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن مالم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك خاصة إذا كانت طبيعة المقاولة تستند إلى كفاءة المقاول.

نلاحظ مما سبق أن المقاولة من الباطن هي أن يلجيء شخص معين –المقاول- إلى شخص آخر- المقاول من الباطن- بإنجاز كل المشروع أو جزء منه ما لم ينص عند المقاولة على خلاف ذلك و نجده على شكلين:

- تعاون مباشر.
- تعاون غير مباشر[1]

[1] صوراية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينااليب"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر 3- الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011، ص ص 24-26.

**المطلب الثالث: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

سيتم في هذا المطلب التعرض للواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حاجتها للتمويل و مختلف مصادرها و أساليبها للتمويل

**الفرع الأول: تعريف التمويل و أهميته.**

أولا: تعريف التمويل:

هناك معنى عام للتمويل و يعني تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الإقتصادي.

فالمؤسسات تعتمد على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الإقتصادية فاذا لم تف، إتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد العجز، و من هنا يتحدد المعنى الخاص للتمويل على أنه نقل القدرة التمويلية من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي، قد يكون هذا النقل بتدخل وحدات وسيطة رسمية أو غير رسمية.

و تجدر الإشارة أن قرارات التمويل تأخذ في الإعتبار عاملين أساسين هما: التكلفة و المخاطر، و حتى معدل الفائدة التي تم دفعها للدائنين يمكن الحد من المخاطر المالية، يجب تحقيق معدل عائد على الأموال المستثمرة في الأصول.

ثانيا: أهمية التمويل:

تنبع أهمية التمويل من أهمية المؤسسة الإقتصادية بشكل عام، فهي أصل النشاط الإقتصادي، و من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:

- وسيلة للخروج من العجز المالي و المحافظة على سيولة المؤسسة لمواجهة الإلتزامات المالية للمؤسسة.
- ضمان إستمرار نشاط المؤسسة و توسيعها و حتى القيام بمشاريع جديدة.
- يساهم التمويل في تفعيل و تنشيط عمل الجهاز المصرفي و المؤسسات المالية من خلال حركة رؤوس الأموال[1].

**الفرع الثاني: حاجة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتمويل.**

إن إحتياج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتوفير رؤوس الأموال لتغطية إحتياجاتها يترجم في شكل حاجتها للتعامل مع البنوك و الإستفادة من خدماتها المتنوعة، و هي حاجة حيوية و ملحة تمليها متطلبات العمل الميداني و مقتضيات المحيط التي تتعامل معه، فحاجة المؤسسة للأموال مستمرة و ليست ظرفية تحددها طبيعة العلاقة

[1] كاتية بوروبة، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف 1- الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017، ص ص 44-45.

بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة، تلك التي تتصف بالديمومة و تبادل المنافع بين الطرفين فالمؤسسة تحصل على الخدمة و البنك يحصل على مكافأة لقاء الخدمة المقدمة، كما أن حاجة المؤسسة لأموال واسعة فهي تشمل الأموال الموجهة للإستثمار و تلك الموجهة للإستغلال أو المتعلقة بالخزينة إلى حد الوصول إلى الحسابات البنكية المدينة أو التسبيقات البنكية، و على هذا الأساس فإن المؤسسة لا تستطيع أداء دورها و تحقيق أهدافها دون مساهمة البنوك، و لا البنوك تستطيع أداء دورها و الإطلاع بدور الوساطة بدون وجود مؤسسات إقتصادية عامة.

و تزداد حاجة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للبنوك إذا علمنا أنه ليس بإستطاعتنا اللجوء إلى البورصات و الأسواق المالية خاصة في الدول النامية، و يبقى الإعتماد في التمويل قائما بدرجة أساسية على قناة البنوك أو الإعتماد على الإمكانيات الذاتية إنطلاقا من التدفقات النقدية المتولدة داخلها، لذا تعتبر البنوك مصدر إئتمان بجميع أشكاله، إلا أننا نلاحظ أنه ليس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نصيبا ملحوظا في الإقتراض منها فالبنوك تمنح قروضها مقابل ضمانات عقارية حيازية أو شخصية، كما تصرف النظر عن التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتخوفها من عدم وفائها بإلتزاماتها، و قد يرجع سبب إحجام البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الأسباب التالية:

- الطريقة التي تتعامل بها البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بإرتفاع أسعار الفائدة قصيرة فترة السداد و ثقل و تعدد إجراءات الحصول على قرض.

- عدم توفر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعاملاتهم مع البنوك، مما يؤدي بهم في الكثير من الأحيان للوصول إلى مرحلة التنازع.

- رفض بعض البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم تقديم ضمانات ملائمة و الإفتقار إلى الخبرة التنظيمية و إنخفاض العائد الذي تحققه البنوك في التعامل معها لضآلة حجم معاملاتها و إرتفاع درجة المخاطر في إقراضها.[1]

**الفرع الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

ليس هناك شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها و مهما كان حجمها و طبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب و المهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو و تحقق دخلا و ربحا مقبولين ، و قد أصبح تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشكل مفتاحا مهما لتحقيق التنمية المتكافئة و خصوصا بالنسبة للفئات و المجتمعات الفقيرة و الأقل حظا .

[1] فريحة بن دقفل، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة بوسعادة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات البنوك و التمويل،جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر،السنة الجامعية 2015/2014،ص ص 57-58.

لا بد من الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيسها و إنطلاقها، و أثناء تطويرها و تنميتها و تحديثها، و كذلك في حالة إستعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية و تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتمويل في مجالات البحث و التدريب و متابعة الأسواق و مسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث إستثنائي. و يمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في:

أولا: التمويل من المصادر الداخلية:

تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، و تتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1- رأس المال ( الأموال الشخصية): و يسمى أيضا بالأموال الخاصة و يتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة و الأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء، و يكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الإنطلاق و النمو، و هو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه، كما يحافظ على إستقلاليته المالية.
2- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر إستعمالا من طرف المؤسسة و ذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل و ذلك لتلبية الإحتياجات التمويلية و كذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة و قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، و الإهتلاكات و المؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية، و يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي و بديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة و دون الحاجة إلى الإقتراض من المصادر الخارجية.

يكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال (الأموال الخاصة) و التمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فإن المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي –التمويل الذاتي- فإنه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس و الإنطلاق فإن التمويل هنا يكون بناءا على صافي التدفقات و الأرباح التي تحققها الشركة مثلا كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤونات و الإهتلاكات.

ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية:

عادة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تغطية كل إحتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية و المتمثلة فيما يلي:

1- الإئتمان التجاري: حيث يعتبر الإئتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل و الذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الموردين و هي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع و المواد

الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين و بالتالي فإنه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات و لكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هذا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء الى سمعتها في السوق.

2- الإئتمان المصرفي: و هو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل إحتياجاتها قصيرة الأجل و القروض المتوسطة و الطويلة الأجل لتمويل إستثماراتها ، و يتمثل الإئتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، و يقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع إلتزاماته و ذلك لقاء فائدة متفق عليها يحصل عليها البنك.

3- التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في الدول النامية و ذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية ، و التمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء و الأقارب، جمعيات تناوب الإدخار و الإئتمان و غيره من الأشكال الأخرى.

4- التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في الدعم و الجمعيات المهنية: رغبة من الحكومة في ترقية و تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- عقود تحويل الملكية: الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الإستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30 الى 120 يوم ، والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر[1].

**الفرع الرابع: الأساليب المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

تتمثل في:

أولا: التمويل عن طريق رأس مال المخاطر -RISK CAPITAL- :

يعتبر رأسمال المخاطر كأحد الوسائل الفاعلة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، حيث يتناسب نشاطه و مستوى تدخلاته مع طبيعة هذا النوع من المؤسسات ، إذ يعمل على توفير التمويل للمشروعات الجديدة و

[1] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-26.

التي تتميز بتغيرات تكنولوجية سريعة أو المشاريع القائمة المتعثرة بسبب عدم قدرتها على تدبير الأموال الكافية من إصدارات الأسهم أو الإستدانة من الأسواق بسبب المخاطر المالية المرتبطة بأعمالها، غير أنه يتوقع منها تحقيق نمو قوي و عوائد مرتفعة على المديين المتوسط و البعيد، يتخذ هذا التمويل شكل المساهمة في رأسمال المؤسسة لفترة زمنية محددة ثم تنسحب الشركة الممولة عن طريق بيع حصتها في السوق أو للشريك كما تنص على ذلك مختلف التشريعات.

ثانيا: التمويل عن طريق قرض الإيجار -LEASING-:

هو نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من مستأجر بهدف إستثماره لمدة لا تقل عن 75% من العمر الإفتراضي للأصل ، مقابل دفعات دورية، مع إحتفاظ المؤجر بملكية الأصل حتى نهاية العقد و إمتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير أو اعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى.

تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأسلوب قرض الإيجار لعدة أسباب، نذكر أهمها في النقاط التالية:

- مقابلة الإحتياجات المؤقتة.
- تحقيق مزايا ضريبية.
- الإستفادة من التطورات التكنولوجية.
- إمكانية إنهاء الاستئجار.
- الإحتفاظ برأس المال.
- الحصول على إستثمارات مرتفعة الثمن.

ثالثا: التمويل عن طريق تحويل الفاتورة -FACTORING-:

عقد تحويل الفاتورة هو مجموعة الخدمات التي تقدمها مؤسسة متخصصة للأشخاص أو المؤسسات الراغبة في توكيلها لإدارة حقوقها أو الحصول على إعتمادات قصيرة الأجل، أو هي تقنية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض، بشراء الديون التي تملكها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على زبونها، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين و ضمان حسن القيام بذلك، فهي بذلك تحل محله في الدائنية و تبعا لذلك فهي تتحمل كل الأخطار الناجمة عن إحتمالات عدم التسديد و ذلك مقابل عمولة متفق عليها.

رابعا: التمويل الإسلامي:

يقدم الإقتصاد الإسلامي بدائل تمويلية جديدة تشمل التمويل النقدي و غير النقدي و تتماشى مع عقيدتنا كمسلمين من خلال التمويل اللاربوي، عكس البنوك الربوية التي لا تملك سوى وسيلة واحدة للعمل، تتمثل في القروض بفائدة و إن إختلفت أشكالها و تعددت أساليبها[1].

و من صيغ التمويل الإسلامي نذكر منها:

[1] عبد الغاني يحياوي، فعالية التقنيات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالةSOFINANCE- ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي- الجزائر، السنة الجامعية 2014/2013 ، ص ص ص ص 49-60-71-76.

- التمويل بالمضاربة:

و هو عقد بين طرفين، يقدم البنك بموجبه المال للطرف الآخر للعمل به بهدف الربح، على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها مسبقا، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال، يعرف صاحب المال برب المال أما العامل فيسمى بالمضارب[1].

- التمويل بالمشاركة:

هي عقد بين شخصين أو أكثر على الإشتراك في رأس المال و الربح و إستقرار الشيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف تصرف التملك ، و لا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء، أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال[2].

- التمويل بالمرابحة:

هي البيع برأس المال و ربح معلوم ، و هي إحدى صور بيوع الأمانة المعروفة في الشريعة الإسلامية التي تختلف عن بيوع المساومة، و أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي إشترى به السلعة، و يشترط عليه ربحا ما للدينار أو الدرهم[3].

خامسا: التمويل عن طريق بورصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعرف هذه البورصة أو السوق الثانية على أنها تلك السوق المخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الآخذة في نمو رأسمالها، و غير المؤهلة لدخول السوق الرئيسية التي تمول المؤسسات الكبيرة، كما تكون منظمة للأسهم العادية التي ترتكز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتميز بإنخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها و عملياتها[4].

[1] حسين بورغدة ، حنان درحمون ، التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسلم و تطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة سطيف01- الجزائر، العدد16، 2016، ص 218.

[2] فتيحة عقون ، صيغ التمويل في البنوك الاسلامية و دورها في تمويل الاستثمار -دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة-الجزائر،ص 53.

[3] عبد الرحمن العاني قتيبة ، التمويل ووظائفه في البنوك الاسلامية و التجارية، دار النقاش للنشر و التوزيع- الأردن،2013، ص 78.

[4] عبد الغاني يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص86.

**المبحث الثاني: الدراسات السابقة والمقارنة مع الدراسة الحالية.**

يتناول هذا المبحث نظرة عن دراسات سابقة تناولت موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مقارنة بينها و بين الدراسة الحالية.

**المطلب الأول: الدراسات السابقة.**

بعض الدراسات التي تناولت موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

**أولا**_دراسة مسعود أمير معيزة بعنوان: مصادر تمويل الإحتياجات الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل إقتصاد الإستدانة، دراسة حالة التمويل بالقروض الإستثمارية في الجزائر، 2015_2016.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى توفر أحد أهم عوامل الإنتاج الضرورية لإنشاء وتطوير المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و بالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثل في رأس المال، وهذا عن طريق المساهمة في تشخيص المشكل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال محاولة معرفة العوامل المحددة لمدى إعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض الإستثمارية لتمويل إحتياجاتها الإستثمارية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن جزء مهم من تفسير محدودية لجوء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للقروض الإستثمارية قد يعود إلى نقص مصادر التمويل الخارجية و عدم تنوعها و بالإضافة إلى مدى قدرتها على توفير الضمانات الملائمة للحصول على القروض البنكية، كما أنه لسلوكيات و رغبات مالكي و مسيري هذه المؤسسات الأثر السلبي على نسبة الإقتراض طويل الأجل و الذين قد يفضلون المحافظة على الإستقلالية المالية للمؤسسة من خلال التوسع أكثر في الإعتماد على التمويل الذاتي.[1]

**ثانيا**_دراسة ميادة بلعايش، ياسمينة طويل بعنوان : آليات التمويل في المصارف الإسلامية كصيغة مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،2019.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال آليات التمويل المعتمد فيها، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تلتزم في جميع أعمالها بمبادئ الشريعة الإسلامية من أجل تحقيق توزيع عادل للثروة و للوصول إلى تنمية إقتصادية أساسها التكافل الإجتماعي بين الأفراد، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تطبيقها لصيغ التمويل الإسلامية، و التيبملائمتها لتمويل مختلف القطاعات و لإستخدامها لمختلف الآجال، ومنه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإمتياز[2].

---

[1] مسعود أمير معيزة، مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة- دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015.

[2] ميادة بلعايش، ياسمينة طويل، آليات التمويل في المصارف الاسلامية كصيغة مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول "دور النظام المصرفي في تمويل و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" يومي 08 و09 أكتوبر2019، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر.

**ثالثا**_دراسة كاتية بوروبة بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة، 2017_2018.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد سبل تطوير الآليات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مدى فعاليتها في الحد من الفجوة التمويلية لهذه المؤسسات و محاولة إقتراح بدائل تمويلية أخرى كحلول بإمكانها الحد من المشاكل المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن إستحداث أساليب جديدة في المنظومة التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جاء نتيجة لعوامل ترتبط بالصعوبات المتواصلة لها مع الوساطة المالية التقليدية من جهة و بظهور إبتكارات تمويلية جديدة، و قد أصبحت الآليات التمويلية المستحدثة تحتل مكانة هامة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إعتمادنا على الأسواق المالية و الويب و المنصات الرقمية.[4]

**رابعا**_دراسة سماح طلحي بعنوان: دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة _مع الإشارة لحالة الجزائر_، 2013_2014.

هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بجميع المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي من أهمها مشكلة التمويل.و ضرورة الإهتمام بالتقنيات التمويلية الحديثة و التي من بينها صيغ التمويل الإسلامية، قرض الإيجار، رأس مال المخاطر،عقد تحويل الفاتورة و السوق المالية الثانية التي أثبتت نجاعتها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان المتقدمة.

توصلت هذه الدراسة إلى أنه رغم توفر الأرضية القانونية و التنظيمية لتطبيق البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فإن لجوءها لهذه التقنيات التمويلية جد محدود نظرا لحداثة تطبيقها في الجزائر من جهة و عدم إدراك المفاهيم الأساسية المتعلقة بها و أهميتها كبدائل تمويلية فعالة من جهة أخرى.[5]

**خامسا**_دراسة مراد علة، نور الدين بوالكور بعنوان: البنوك و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - قراءة في المخاطر و الضمانات- ،2019.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين نظام التمويل البنكي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك تقوم بدور جد هام في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عن طريق منحها القروض اللازمة لسير نشاطها، نظرا لأهميتها في الإقتصاد الوطني. و يقوم البنك بالتفاوض مع العميل ، ثم إتخاد

---

[4] كاتية بوروبة، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف 1- الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017.

[5] سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- مع الاشارة الى حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي –الجزائر.السنة الجامعية 2014/2013.

قرار منح الإئتمان، كما يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل البيئة الإستثمارية الملائمة أن تحقق تكاملا مع المؤسسات الكبيرة[1].

**سادسا**_دراسة صوراية قشيدة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر_دراسة حالة الشركة الاوروبية للمساهمات_"فينالياب" ،2011_2012.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز بدائل أكثر ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لكي تساهم بفعالية في إحداث التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، كما تبحث في عمق العقبات في المشاكل التي تحد تنميتها و تطويرها في الجزائر، و أهم الإجراءات التحسينية لدعمها و تطويرها لإستنباط الطرق الكفيلة للتخفيف من مشكلة التمويل.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الرأسمال الإستثماري يعتبر الأداة التمويلية الأنسب بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا راجع لكونه يسمح للمؤسسات من الحصول على موارد مالية على شكل مساهمة في الرأسمال الإجتماعي زيادة على كونه يقدم خدمات إضافية كالإستشارات و النصح و الإرشادات الضرورية لحسن تسيير و إدارة المؤسسة التي يستثمر فيها، لكن في الجزائر لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، نظرا لحداثة الإطار القانوني الخاص به مين جهة، و العدد الجد محدود من الشركات التي تمارس هذا النوع من التمويل من جهة أخرى. و أن دعم السلطات العمومية لنشاط الرأسمال الإستثماري زيادة على كونه يدخل في محاولة إيجابية في الترشيد بطريقة عقلانية للأموال العمومية يمكن السلطات العمومية أيضا من بناء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أسس سليمة وصحيحة مع تكريس الشفافية في التسيير وفق المعايير الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة.[2]

[1] مراد علة، نور الدين بوالكور، البنوك ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- قراءة في المخاطر و الضمانات – الملتقى الدولي حول "دور النظام المصرفي في تمويل و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" يومي 08 و 09 أكتوبر 2019، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر.

[2] صوراية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينالياب"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر 3- الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.

**سابعا_** دراسة SABIHA BECHIR بعنوان: تمويل و تطوير الشركات الصغيرة و المتوسطة في البلدان المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) – دراسة مقارنة- ،2019.

Le financement et le développement des PME aux pays du Maghreb ( Algérie, Tunisie, Maroc) – étude comparative –

الهدف من الدراسة هو المساهمة في التفكير في مسألة موضعية للغاية عن طريق المقارنة، و هي تشجيع و تمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة في بلدان المغرب الثلاثة:الجزائر،تونس والمغرب. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نظام تمويل تونس هو الأكثر تطورا مقارنة بالبلدين الآخرين، وكذلك فيما يخص تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة.[1]

**ثامنا_** دراسة NESRINE BOUKHAMES بعنوان: إستراتيجيات تمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة، حالة الشركات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة،2019.

Stratégies de financement des PME innovantes , cas des PME Algériennes.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إستراتيجيات التمويل التي يمكن أن تتبناها الشركات الصغيرة و المتوسطة لتمويل نشاطات البحث، التطوير و الإبتكار. و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن مشكلة تمويل الإبتكار ترتبط بالقيود المتعلقة بالمعلومات ، و بالطبيعة الخاصة للأصل المبتكر، و بالتالي عدم اليقين في البيئة التي تتطور فيها التكنولوجيا الجديدة، و من إستراتيجيات التمويل البديلة للمصادر التقليدية (البنوك) التوجه نحو الملكية الخاصة، و التمويل الجماعي.[2]

[1] Sabiha Bechir , Le financement et le développement des P.M.E aux pays du Maghreb ( Algérie ; Tunisie ; Maroc)- étude comparative- ; Le forum international sur « Le rôle du système bancaire dans le financement et la croissance des petites et moyennes entreprises » les 08 et 09 Octobre 2019 ; Université du 20 Aout 1955 ; Skikda ; Algérie.

[2] Nesrine Boukhames , Stratégies de financement des PME innovantes : cas des PME algériennes, le forum international sur « Le rôle du système bancaire dans le financement et la croissance des petites et moyennes entreprises » les 08 et 09 octobre 2019 ; université du 20 Aout 1955 Skikda ;Algérie.

**المطلب الثاني : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.**

من خلال فحص الدراسات السابقة تم التوصل إلى أنه توجد عدة إختلافات بين الدراسات السابقة نفسها و بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية، حيث نلاحظ أن لكل دراسة خصائص و نتائج معينة تختلف بها عن سابقتها و تختلف بها عن الدراسة الحالية، كما أن كل دراسة تناولت موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها مع متغير معين، فمنها من قامت بدراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة، أو دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، البنوك و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منها إستراتيجيات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة في الجزائر، و أخرى تمويل و تطوير الشركات الصغيرة و المتوسطة في البلدان المغاربية و مقارنتها، أو حتى مصادر تمويل الإحتياجات الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل إقتصاد الإستدانة، كما قام بعض الباحثين بدراسة آليات التمويل في المصارف الإسلامية كصيغة مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات.

وكذلك تختلف الدراسات من حيث فترة الدراسة فلكل دراسة فترة معينة و كذلك دراسة متبعة و طريقة قياس معينة، فيما يخص الدراسة الحالية فهي تخص مختلف سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و قد ركزنا على فترة 2019، أما عن الدراسة المتبعة فهي دراسة تحليلية.

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال عرض هذا الفصل تم التوصل إلى عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ يختلف التعريف من دولة إلى أخرى، فيصعب تعيين تعريف محدد لها، حيث يتم الإعتماد على مجموعة من المعايير كمعيار رأس المال المستثمر و معيار عدد العمال الذي يعتبر الأكثر إستخداما بين الدول، و الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لها فلا يختلف إثنان في أنها تحتل مكانة جد هامة و أساسية في مختلف الإقتصاديات فتمس مع صغر حجمها مختلف الفروع و التخصصات صناعية كانت أو زراعية و خدماتية، و تتميز عن المؤسسات الكبيرة الأخرى بمجموعة من الخصائص التي تظهر في عدة جوانب إقتصادية، مالية ، إجتماعية ...إلخ، كما تصنف هذه المؤسسات حسب عدة معايير فمنها حسب طبيعة التوجه و طبيعة المنتجات، تنظيم العمل و المقاولة من الباطن. و تحتاج بالدرجة الأولى إلى التمويل لضمان إستمرار نشاطها و توسيعها و المحافظة على سيولتها لمواجهة مختلف الإلتزامات المالية، و تمويلها يكون إما من المصادر الداخلية أو الخارجية المتمثلة في الإئتمان التجاري و المصرفي والتمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية و التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في الدعم و الجمعيات المهنية، و عقود تحويل الملكية ، و هناك أساليب مستحدثة لتمويلها تتمثل في التمويل عن طريق رأس مال المخاطر و عن طريق قرض الإيجار، تحويل الفاتورة، التمويل الإسلامي و البورصة.

و الإشكال الذي يطرح هو كيف يتم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

# الفصـــل الثاني

# سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

**تمهيد:**

تشهد الجزائر اليوم جملة من التطورات الكبيرة و المتسارعة في بنيتها الإقتصادية ، فبفعل التطور السريع في التكنولوجيا والمعلوماتية وطرق الإنتاج والتسويق إشتدت المنافسة بين المؤسسات الإقتصادية لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها؛ هذه الأخيرة التي يجمع الإقتصاديون على أهميتها ودورها في التوظيف و ورفع معدلات التنمية الإقتصادية، ولذلك فلابد من دعم و تأهيل هذه المؤسسات.

من خلال هذا الفصل حاولنا عرض سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث قسمناه إلى مبحثين، فيتناول المبحث الأول ثلاث مطالب إذ يتطرق المطلب الأول إلى واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من وضعها في نهاية الفصل الأول من 2019 و مختلف توزيعاتها، و المطلب الثاني إلى العوائق المؤثرة على نشأتها و تطورها، أما المبحث الثاني فيتمثل في السياسات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و يقسم إلى مطلبين، يتمثل المطلب الأول في أجهزة و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و المطلب الثاني في تطوير و ترقية سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

**المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.**

يتناول هذا المبحث واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من وضعها في نهاية الفصل الأول من 2019 و مختلف توزيعاتها، و العوائق المؤثرة على نشأتها و تطورها.

**المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.**

للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نقوم بإستعراض عدة إحصائيات تتضمن وضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية الفصل الأول من 2019 و مختلف توزيعاتها.

**الفرع الأول: وضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في نهاية الفصل الأول من 2019.**

تتبين وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في نهاية الفصل الأول من 2019 في الجدول التالي:

**الجدول رقم (04):** الحصيلة العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية السداسي الأول لسنة 2019

| | أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | الحصة % |
|---|---|---|---|
| 01 | المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة | | |
| | أشخاص معنويين | 659573 | 56,28 |
| | أشخاص طبيعيين | 512128 | 43,70 |
| | منها المهن الحرة | 243759 | 20,80 |
| | منها الأنشطة الحرفية | 268369 | 22,90 |
| | مجموع السداسي | 1171701 | 99,98 |
| 02 | المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة | | |
| | أشخاص معنويين | 244 | 0,02 |
| | مجموع السداسي | 244 | 0,02 |
| | المجموع | 1171945 | 100,00 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 07.

نلاحظ من خلال الجدول رقم( 4) الذي يمثل الحصيلة العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 أنه قد بلغت حصيلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1171,945 مؤسسة، أكثر من 56% منها مؤلفة من أشخاص معنويين ، من بينهم 244 مؤسسة إقتصادية عامة و659573 خاصة، و يتكون الباقي من أشخاص طبيعيين (44%)، بما في ذلك 21% من المهن الحرة و 23% من الأنشطة الحرفية[1].

ونتائج هذا الجدول موضحة في هذا الشكل:

**الشكل رقم (01)**: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الوضع القانوني.

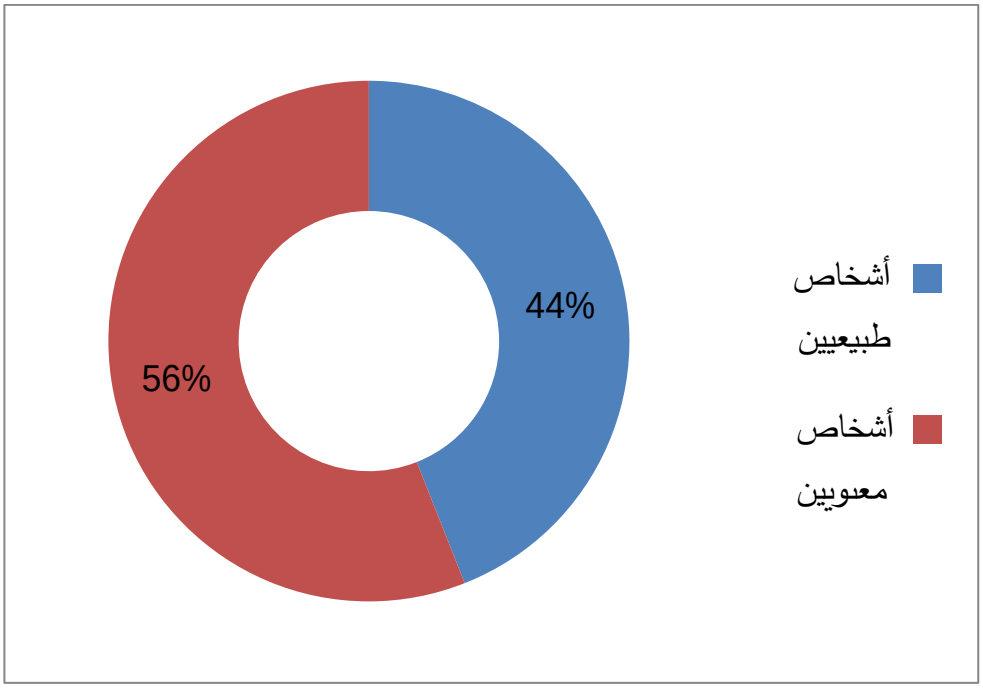


**المصدر** : من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول أعلاه.

[1] Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 07

**الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.**

و يكون التوزيع كالتالي:

**أولا: التوزيع حسب الحجم:**

**الجدول رقم (05):** تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

| نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | الحصة % |
|---|---|---|
| المؤسسات الصغيرة جدا (القوى العاملة التي تضم أقل من 10 موظفين) | 1136787 | 97 |
| المؤسسات الصغيرة (القوى العاملة بين 10 و 49 موظفا) | 30471 | 2,6 |
| المؤسسات المتوسطة (القوى العاملة بين 50 و 249 موظفا) | 4688 | 0,4 |
| المجموع | 1171945 | 100 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 08

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) الذي يمثل تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنه في نهاية السداسي الأول من سنة 2019، حصيلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 97% من المؤسسات الصغيرة جدا (القوى العاملة التي تضم أقل من 10 موظفين) أي 1136787 التي لا تزال مهيمنة بقوة على النسيج الإقتصادي، تليها المؤسسات الصغيرة ب 2,60% و المؤسسات المتوسطة بنسبة 0,40 %.[1]

ونتائج هذا الجدول موضحة في هذا الشكل:

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 08

**الشكل رقم (02)** : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نوعها.

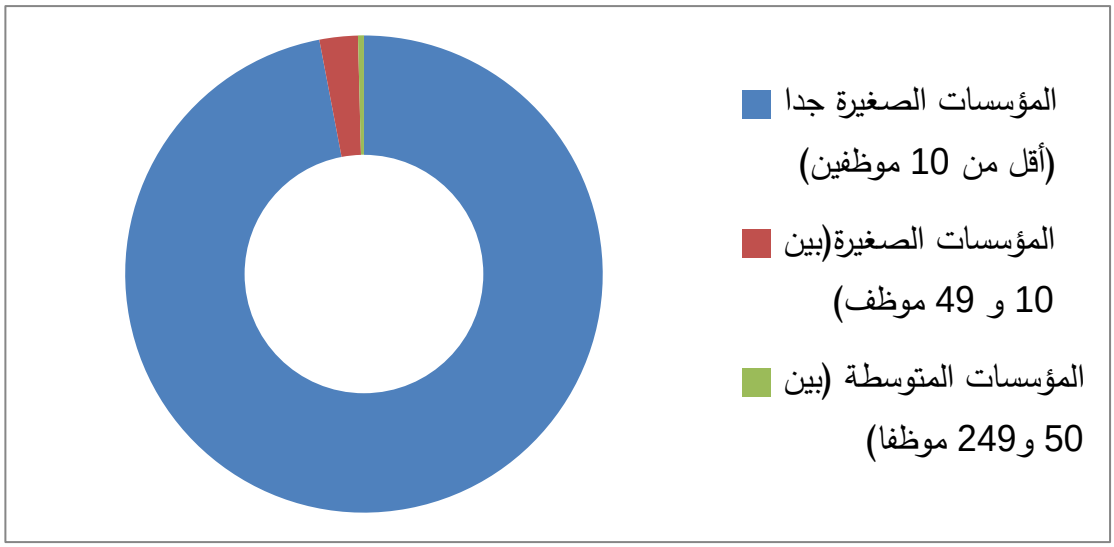


**المصدر**: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول أعلاه.

**ثانيا: التوزيع حسب الطبيعة القانونية:**

ويكون كالتالي:

1- الأشخاص المعنويين:

**جدول رقم (06:)** توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب قطاع النشاط.

| قطاع النشاط | مؤسسات صغيرة و متوسطة خاصة | مؤسسات صغيرة و متوسطة عامة | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 7275 | 93 | 7368 | 1,12 |
| المحروقات، الطاقة، المناجم و الخدمات ذات الصلة | 3032 | 3 | 3035 | 0,46 |
| البناء و الأشغال العمومية | 188275 | 15 | 188290 | 28,54 |
| الصناعات التحويلية | 102055 | 73 | 102128 | 15,48 |
| الخدمات | 358936 | 60 | 358996 | 54,41 |
| المجموع الكلي | 659573 | 244 | 659817 | 100,00 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 09

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) الذي يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( الأشخاص المعنويين) حسب قطاع النشاط أنه تتواجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأشخاص المعنويين) بجميع حالاتها بكثرة في قطاع الخدمات الذي يرتكز أكثر من النصف (55,48%) ، ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية ب (28,54%)

2- الأشخاص الطبيعيين:

خلال الفترة التي شملتها الدراسة بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين 512128، حيث 243759 منهم مهن حرة و 268369 أنشطة حرفية.

أ- المهن الحرة: فئة المهن الحرة ، و تشمل على وجه الخصوص، الموثقين و المحامين، المحضرين القضائيين، و الأطباء و المهندسين المعماريين و المزارعين.

**الجدول رقم(07)**: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب قطاع النشاط.

| | الصحة | العدالة | الإستغلال الزراعي | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| العدد ل 2019/06/30 | 50414 | 26485 | 166860 | 243759 |
| % | 20,7 | 10,9 | 68,4 | 100 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p09

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) الذي يمثل المهن الحرة حسب قطاع النشاطات أن المهن الحرة التي يبلغ عددها 268369، تمارس 68,4% في الزراعة، 20,7% في قطاع الصحة و 10,9% في العدالة.

ب- الأنشطة الحرفية: خلال الفصل الأول لسنة 2019 سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) تطورا ل 26875 إنتماء، مما يجعل إجمالي عدد الحرفيين في 2019/06/30 يصل الى 268369 مؤسسة صغيرة و متوسطة.[1]

**ثالثا: التوزيع حسب الوضع القانوني و قطاع النشاط:**

ويكون كالتالي:

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة :

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة جزء صغير من حصيلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث بلغ عددهم 244 أثناء الفصل الأول من عام 2019 مقارنة ب 262 مؤسسة في الفصل الأول من عام 2018

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 09 -10

بإنخفاض قدره 6,87%، و يعود هذا الإنخفاض بشكل رئيسي إلى إعادة هيكلة بعض المحافظ في قطاع السوق العام، إنخفضت القوى العاملة من 22073 في الفصل الأول من عام 2018 الى 20955 موظفا في الفصل الأول من عام 2019.

**الجدول رقم( 08)**: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة حسب حجم الأصول و قطاع النشاط.

| قطاع النشاط | من 1 الى 9 موظفين | | من 10 الى 49 موظفين | | من 50 الى 249 موظفين | | العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة | الحصة % | القوى العاملة الإجمالية | الحصة% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | القوى العاملة | العدد | القوى العاملة | العدد | القوى العاملة | | | | |
| الصناعة | 1 | 8 | 15 | 445 | 57 | 7219 | 73 | 29,92 | 7672 | 36,61 |
| الخدمات | 1 | 1 | 11 | 316 | 48 | 6671 | 60 | 24,59 | 6988 | 33,35 |
| الفلاحة | 19 | 95 | 57 | 1462 | 17 | 2015 | 93 | 38,11 | 3572 | 17,05 |
| البناء و الأشغال العمومية | 0 | 0 | 2 | 61 | 13 | 2294 | 15 | 6,15 | 2355 | 11,24 |
| المناجم و المحاجر | 0 | 0 | 1 | 40 | 2 | 328 | 3 | 1,23 | 368 | 1,76 |
| المجموع | 21 | 104 | 86 | 2324 | 137 | 18527 | 244 | 100,00 | 20955 | 100,00 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) الذي يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة حسب حجم الأصول و قطاع النشاط أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة تمارس نشاطها في جميع قطاعات نشاط الإقتصاد الوطني، و ظهور قطاع الفلاحة بنسبة 38,11% ، يليه قطاع الصناعة ب 29,92% ثم قطاع الخدمات 24,59%. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية تستخدم 36,61% من القوى العاملة للقطاع العام التجاري من نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 10

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة:

و يتبين ذلك في الجدول التالي:

**الجدول رقم(09)** : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

| | قطاع النشاط | العدد | الحصة% |
|---|---|---|---|
| I | الفلاحة | 7275 | 0,62 |
| II | المحروقات، الطاقة، المناجم و الخدمات ذات الصلة | 3032 | 0,26 |
| III | البناء و الأشغال العمومية | 188275 | 16,07 |
| IV | الصناعات التحويلية | 102055 | 8,71 |
| V | الخدمات بما في ذلك المهن الحرة | 602695 | 51,44 |
| VI | الفنون و الحرف اليدوية | 268369 | 22,90 |
| | المجموع الكلي | 1171701 | 100,00 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de 1'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 11

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) الذي يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط أنه بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في نهاية الفصل الأول من عام 2019 1171701 مؤسسة وهي تتركز في قطاع الخدمات (النقل على وجه الخصوص) و الصناعات الحرفية و قطاع البناء و الأشغال العمومية (البناء بشكل خاص).[1]

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 10-11

**رابعا: التوزيع حسب المنطقة:**

و يتبين ذلك في الجدول التالي:

**الجدول رقم(10)**:تركيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص المعنويين) حسب المنطقة.

| المنطقة | عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفصل الأول من 2019 | نسبة التركيز % |
|---|---|---|
| الشمال | 459 146 | 70 |
| الهضاب العليا | 144 836 | 22 |
| الجنوب | 55 591 | 8 |
| المجموع | 659 573 | 100 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 11

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) الذي يمثل تركيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص المعنويين) حسب المنطقة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(الأشخاص المعنويين) يسودون في الشمال و بدرجة أقل في الهضاب العليا، حيث يوجد في المنطقة الشمالية 146 459 مؤسسة صغيرة و متوسطة ، أي 70% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للبلد، تليها منطقة الهضاب العليا ب 836 144 مؤسسة، أي 22% و المنطقة الجنوبية و الأقصي الجنوبية ب 591 55 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي 8% من الإجمالي.[1]

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 11

**خامسا: التوزيع حسب الكثافة:**

و يتبين ذلك في الجدول التالي:

**جدول رقم (11):** كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة.

| المنطقة | عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفصل الأول من 2019 | السكان حسب الولاية (التعداد العام للسكان و المساكن 2008) | الحصة (التعداد العام للسكان و المساكن 2008) | السكان حسب الولاية من 01 جانفي 2008 | الكثافة |
|---|---|---|---|---|---|
| الشمال | 817806 | 21 075 874 | 0,618 | 26 097 450 | 31 |
| الهضاب العليا | 257558 | 9 765 202 | 0,287 | 12 091 877 | 21 |
| الجنوب | 96581 | 3 238 954 | 0,095 | 4 010 673 | 24 |
| المجموع الكلي | 1171945 | 34 080 030 | 1 | 42 200 000 | 28 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 12

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) الذي يمثل كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة أنه من حيث الكثافة و مع تقدير السكان( 42,2 مليون نسمة في 1 جانفي 2018 ) يبلغ المتوسط الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 28 مؤسسة صغيرة و متوسطة (جميع الحالات مجتمعة) لكل 1000 نسمة، و يمثل إختلافا كبيرا من منطقة الى أخرى في البلد:

- 31 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في شمال البلد.
- 21 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في منطقة الهضاب العليا.
- 24 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في منطقة الجنوب.[1]

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 11-12

**جدول رقم (12)**: كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص المعنويين) حسب المنطقة.

| المنطقة | عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفصل الأول من 2019 | السكان حسب الولاية (التعداد العام للسكان و المساكن 2008) | الحصة (التعداد العام للسكان و المساكن 2008) | السكان حسب الولاية من 01 جانفي 2008 | الكثافة |
|---|---|---|---|---|---|
| الشمال | 459 146 | 21 075 874 | 0,618 | 26 097 450 | 18 |
| الهضاب العليا | 144 836 | 9 765 202 | 0,287 | 12 091 877 | 12 |
| الجنوب | 55 591 | 3 238 954 | 0,095 | 4 010 673 | 14 |
| المجموع الكلي | 659 573 | 34 080 030 | 1 | 42 200 000 | 16 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 12

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) الذي يمثل كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (أشخاص معنويين) حسب المنطقة أنه هناك إنخفاض إلى 16 مؤسسة لكل 1000 نسمة و تمثل إختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى في البلد:

- 18 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في شمال البلد.
- 12 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في منطقة الهضاب العليا.
- 14 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في منطقة الجنوب.[1]

**سادسا: تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

و يتبين ذلك في الجدول التالي:

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 12

**الجدول رقم (13)**: تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الفصل الأول من 2018 و الفصل الأول من 2019).

| | الفصل الأول من 2018 | الفصل الأول من 2019 | التطور |
|---|---|---|---|
| إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | 1 093 170 | 1 171 945 | 7,2 |
| المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من نوع أشخاص معنويين | 628 219 | 659 573 | 5,0 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 13

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) الذي يمثل تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الفصل الأول من 2018 و الفصل الأول من 2019) أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الفصل الأول من عام 2018 و الفصل الأول من عام 2019 هو 7,2% في جميع القطاعات القانونية، و هو ما يمثل زيادة إجمالي صافي 78 775 مؤسسة صغيرة و متوسطة الحجم. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من نوع أشخاص معنويين فهذا التطور يمثل 5%.[1]

ونتائج هذا الجدول موضحة في هذا الشكل:

**الشكل رقم(03)** : تطور إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

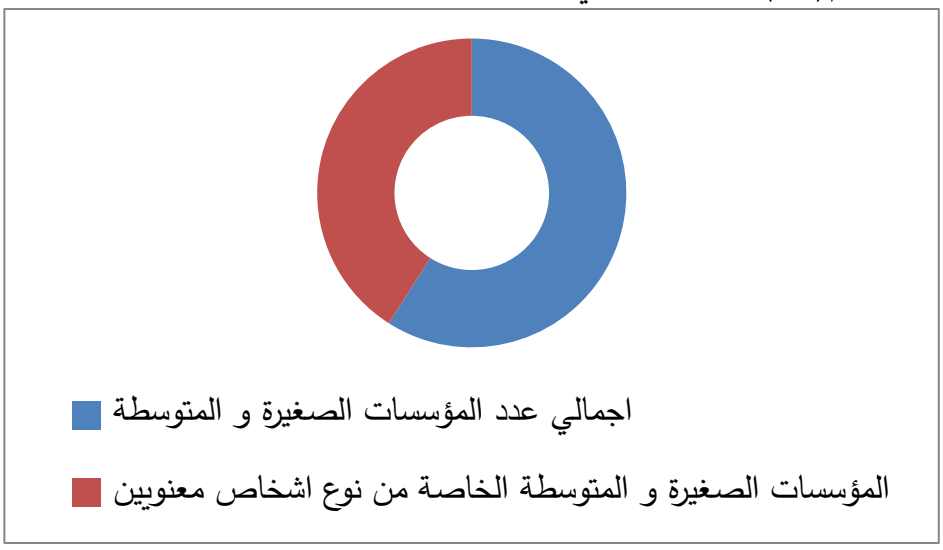


**المصدر**: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول أعلاه.

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 13

**سابعا: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند جميع الحالات حسب قطاع النشاط.**

و يتبين ذلك في الجدول التالي:

**الجدول رقم (14):** تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط بين الفصل الأول من 2018 و الفصل الأول من 2019.

| قطاع النشاط | الفصل الأول من 2018 | الحصة % | الفصل الأول من 2019 | الحصة % | التطور % |
|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 6 973 | 0,64 | 7 368 | 0,63 | 5,66 |
| المحروقات، الطاقة، المناجم، و الخدمات ذات الصلة | 2 938 | 0 ,27 | 3 055 | 0,26 | 3,30 |
| البناء و الأشغال العمومية | 182 501 | 16,69 | 188 290 | 16,06 | 3,17 |
| الصناعات التحويلية | 97 803 | 8,95 | 102 128 | 8,71 | 4,42 |
| الخدمات بما في ذلك المهن الحرة | 561 461 | 51,36 | 602 755 | 51,43 | 7,35 |
| الفنون و الحرف اليدوية | 241 494 | 22,09 | 268 369 | 22,90 | 11,13 |
| المجموع | 1 093 170 | 100 | 1 171 945 | 100 | 7,21 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 13

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) الذي يمثل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط بين الفصل الأول من 2018 و الفصل الأول من 2019 أن القطاع الذي كان فيه إنشاء المؤسسات أقوى ما بين الفصلين الأوليين من هذه السنوات هو قطاع الخدمات بنسبة 51,43% .

و أن هناك 128 102 مؤسسة صغيرة و متوسطة صناعية في نهاية الفصل الأول من عام 2019 مقارنة ب 803 97 مؤسسة في نهاية الفصل الأول من عام 2018، بزيادة تقدر ب 4,42%.[1]

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 13

**ثامنا: تطور العمالة حسب نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

و يتبين ذلك في الجدول التالي:

**الجدول رقم (15):** تطور الوظائف المعلنة حسب نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

| أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | الفصل الأول من عام 2018 | | الفصل الأول من عام 2019 | | التطور % |
|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | الحصة % | العدد | الحصة % | |
| الموظفين | 1 575 003 | 58,54 | 1 626 080 | 57,69 | 3,24 |
| أرباب العمل | 1 093 170 | 40,63 | 1 171 701 | 41,57 | 7,18 |
| مجموع الفصل | 2 668 173 | 99,18 | 2 797 781 | 99,26 | 4,86 |
| المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة | 22 073 | 0,82 | 20 955 | 0,74 | -5,07 |
| المجموع | 2 690 246 | 100 | 2 818 736 | 100 | 4,78 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 14

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) الذي يمثل تطور الوظائف المعلنة حسب نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن القوى العاملة الإجمالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية الفصل الأول من عام 2019 تقدر ب 736 818 2 وكيل، بما في ذلك 955 20 فقط يعود الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة. كما يلاحظ أن القوى العاملة الإجمالية للمؤسسات الصعيرة و المتوسطة قد إرتفع بنسبة 4,78% بين الفصل الأول من عام 2018 و الفصل الأول من عام 2019.[1]

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 14

**المطلب الثاني : العوائق المؤثرة على نشأة و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.**

يتأثر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سلبا بعدة عوائق، نوجزها فيما يلي:

**الفرع الأول : عوائق متعلقة بالتنظيم و سلوك الإدارة المركزية.**

- إتسام الإدارة عموما بثقلها و بطئها، و بيروقراطيتها على الجهاز الإقتصادي بأكمله،
- تعدد مراكز إتخاذ القرار،
- الأجال الطويلة التي تستغرقها معالجة كل ملف، أو مسألة تتعلق بالمستثمرين الخواص و المتعاملين الإقتصاديين،
- مظاهر المحسوبية و الرشوة التي تشكل بدورها عوائق سلبية تؤدي إلي الإنسحاب اللاطوعي لهذه المؤسسات خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، و التي تتسم بضعف قدرتها المالية، و دعم القدرة على التصدي، و مقاومة هذه المظاهر السلبية،
- إن إختفائها من الساحة الإقتصادية يتسبب في خسارة فادحة للإقتصاد الوطني، لأن هذا يعني ضياع، و إهدار لطاقات إنتاج، و نسبة هامة من مناصب الشغل.

كما أن هذه الوضعية المزرية أصبحت تمثل تحديا حقيقيا لنمو هذا القطاع خاصة إذا أضفنا عائقا أخر هو عدم إستقرار النصوص التنظيمية التي تحكم و تسيير مؤسسات و إستثمارات الخواص، أو تجميد، أو تعطيل تطبيقها، و التي تعني في حقيقة الأمر هدم جوانب بأكملها للإقتصاد، من بينها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحظى في نظم إقتصاديات الدول المتقدمة بكافة أشكال الدعم.

**الفرع الثاني: عوائق التمويل.**

يبقى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد العوامل المعقدة و الشائكة بالنسبة لها ويعتبر التحدي الرئيسي في حياة هذه المؤسسات، على هذا المستوى نجد العراقيل متعددة، و هي بدورها منجرة عن تشابك عوامل عديدة :

- العلاقات السيئة بين البنوك و المؤسسات الخاصة: فمن جهة تتهم المؤسسات البنوك زيادة على بطئها، بأنها لا تجازف، وتفضل النشاطات التجارية (ما يتعلق بالإستراد)، و ذلك على حساب نشاطات الإنتاج، و من جهة أخرى فإن البنوك بدورها تتهم المؤسسات الخاصة بضعف الضمانات التي تقدمها و أن المشاريع التي تطرحها بلا أهمية تذكر، أي أنها عديمة الجدوى الإقتصادية،
- غياب ألية تغطية المخاطر المتصلة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (خطر الصرف، تغير نسب الفوائد...)،
- غياب بنك متخصص في تمويل، و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

**الفرع الثالث: إشكالية العقار و العقار الصناعي.**

حيث يوجد عبر التراب الوطني 72 منطقة صناعية (دون حساب منطقتي حاسي مسعود، و حاسي الرمل)، و كذا 449 منطقة نشاط تتربع على مساحة تقدر ب 14800 هكتار للمناطق الصناعية، و 7881 هكتار لمناطق النشاط، و تتولى مهمة تسيير هذه المناطق مؤسسة تسيير المناطق الصناعية.

يشكل كل من كيفية و نمط التسيير، و عدم إستقرار المسيرين، و الطابع الإداري لمؤسسات التسيير الأسباب الرئيسية لحالة التدهور التي تقاسيها أغلبية المناطق الصناعية، و مؤسسات تسيير هذه المناطق،

- أما فيما يتعلق بمناطق النشاط التي أنشئت أغلبها بمجرد قرار محلي إتخذته الولاية، أو البلدية، فهي تفتقر إلى هيئة تتولى و تسهر على التسيير اليومي للهياكل القاعدية.

إن إشكالية العقار المطروحة، تتعلق أكثر في الإستغلال الأمثل و العقلاني الرشيد للمساحات الموجودة، و لا يطرح حقيقة الأمر في وفرة الأراضي، حيث نجد في الواقع العديد من الهياكل القاعدية المبعثرة عبر جميع الولايات غير مستغلة، لذا فإنه من الضروري العمل على أن يتم عرض هذه المساحات في السوق لصالح المستثمرين لإنعاش النشاطات و الإسراع في إنجاز المشاريع و تخفيف الضغوط التي تمارس على الأراضي الزراعية، و التي تبقى في كل الأحوال الصحية الأولى للبناء الفوضوي.

**الفرع الرابع: عوائق أخرى.**

- منافسة مؤسسات الإقتصاد الموازي،
- ضعف الكفاءات التسويقية في مجالات الدعاية و الإعلان، و عرض المنتجات، و إقتحام أو فتح أسواق جديدة،
- غياب المرافق و التوجيه،
- غياب ثقافة إستثمارية،
- إرتفاع الجباية و النفقات الإجتماعية،
- ضعف و عدم قدر غرف التجارة و الصناعة و الجمعيات المهنية في دعم المقاولين الجدد،
- عدم قدرة الهيئات العمومية من تجسيد سياسة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعلنة.

و أية إستراتيجية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يجب أن تراعي ما يلي :

1- مرونة المحيط الإداري و التنظيمي للمؤسسة :

- إذ يجب العمل على توفير أجهزة عصرية مزودة بإطارات مدربة من أجل خلق ذهنية متفتحة على مفهوم جديد للإستثمار،
- إدخال إجراءات جديدة و سريعة لسلسلة الإستثمار من شأنها تسهيل خلق مؤسسات جديدة.

2- تطهير العقار الصناعي و تنظيمه :

- مراجعة سياسة تسيير الوعاء العقاري الصناعي بإحداث هيئات متخصصة،

- توفير إمكانيات مالية إضافية للتكفل بتهيئة المناطق الصناعية، و مناطق النشاط.

3- توفير و تحسين الهياكل القاعدية :

- المواصلات، وسائل الإتصال، شبكة الطرقات، للموانئ و غيرها من الوسائل الأساسية.

4- تطوير و ترقية أليات التمويل :

- إنشاء بنك متخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- تفعيل دور صندوق ضمان قرود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- إحداث صيغ للتمويل البنكي: عقد الإيجار، المشاركة في رأس المال، رأس المال مخاطر.

5- إنشاء مركز للبحث و التنمية يختص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- التكفل و عدم تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- إعداد خريطة تواجد المؤسسات،
- الإشراف على إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- توفير بنك المعطيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة- الجزائر،2008،ص ص 135-140.

**المبحث الثاني: السياسات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.**

يتناول هذا المبحث مطلبين، يتمثل المطلب الأول في أجهزة و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و المطلب الثاني في تطوير و ترقية سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

**المطلب الأول: أجهزة و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.**

إلى جانب البنوك التجارية التي تلعب دورا مهما في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، هناك أجهزة و هيئات دعم لهذه المؤسسات تهدف لإصلاح مختلف المشاكل و الإختلافات التي تواجهها و من أهمها:

**أولا _الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :**

بموجب المرسوم التنفيذي رقم96 / 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية

والإستقلالية المالية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة ويتولي متابعة الأنشطة العملية لهذه الوكالة السيد الوزير المكلف بالتشغيل، وهي تسعي إلي دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب، وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني، وتهدف إلى:

-تسخير كل المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر الشاب من أجل تسهيل نشاطاته؛

-تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد؛

-خلق برامج تدريبية للشباب المستثمرين من أجل ترقية وتنمية مهاراتهم وأساليبهم الإستثمارية؛

-المتابعة والإشراف على الإستثمارات التي يديرها الشباب، والحرص على إحترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلق بالوكالة؛

-تدعيم وتقديم الإستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع؛

-إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالية لتمويل المشاريع لإنجازها وإستغلالها؛

-التخفيف من حدة البطالة؛

-تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛

-تنمية روح الإبداع والمبادرة لدى الشباب؛

-الإشراف على دراسات الجدوى التي تقوم بها الجهات المتخصصة[1] .

**الجدول رقم(16)**: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: شهادات الأهلية حسب قطاع الأعمال(تراكم لتاريخ 2019/06/30)

[1] محمد الناصر مشري ، مرجع سبق ذكره. ص98.

| قطاع النشاط | المشاريع الممولة | الحصة % | التأثير التوظيفي | متوسط عدد الوظائف | التكلفة المتوسطة للتوظيف (دج) | مبلغ الاستثمار (دج) | التكلفة المتوسطة لمؤسسة صغيرة (دج) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 57 183 | 15 | 135 222 | 2 | 1 565 056 | 211 629 9 75 913 | 3 700 925 |
| الفنون و الحرف اليدوية | 42 998 | 11 | 126 245 | 3 | 875 597 | 110 539 7 74 148 | 2 570 812 |
| البناء و الأشغال العمومية | 34 282 | 9 | 99 590 | 3 | 1 325 426 | 131 999 1 67 477 | 3 850 393 |
| الري | 556 | 0 | 2 049 | 4 | 1 606 441 | 3 291 597 454 | 5 920 139 |
| الصناعة | 26 740 | 7 | 77 133 | 3 | 1 630 165 | 125 739 4 89 992 | 4 702 300 |
| أعمال الصيانة | 10 271 | 3 | 23 663 | 2 | 1 180 139 | 27 925 61 7 407 | 2 718 880 |
| الصيد البحري | 1 131 | 0,30 | 5 549 | 5 | 1 351 506 | 7 499 507 851 | 6 630 865 |
| المهن الحرة | 11 356 | 3 | 25 485 | 2 | 1 174 361 | 29 928 59 3 125 | 2 635 487 |
| الخدمات | 108 003 | 28 | 251 301 | 2 | 1 396 713 | 350 995 4 01 235 | 3 249 867 |
| النقل المبرد | 13 385 | 3,50 | 24 132 | 2 | 1 399 269 | 33 767 15 8 812 | 2 522 761 |
| نقل البضائع | 56 530 | 14,80 | 96 237 | 2 | 1 512 486 | 145 557 1 53 559 | 2 574 866 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نقل المسافرين | 18 992 | 5 | 43 691 | 2 | 1 068 234 | 46 672 21 4 955 | 2 457 467 |
| المجموع | 381 427 | 100 | 910 297 | 2 | 1 346 314 | 1 225 545 651 925 | 3 213 054 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 24

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أنه حسب قطاع النشاط فإن الخدمات هي من تترأس عدد المشاريع الممولة من بين القطاعات في الفصل الأول من عام 2019 لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و أن قطاع الصيد البحري هو القطاع الذي يسجل أعلى تكلفة للمؤسسات الصغيرة.

**الجدول رقم (17)** : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المشاريع الممولة حسب نوع و قطاع النشاط (تراكم لتاريخ 2019/06/30).

| قطاع النشاط | المشاريع الممولة | الرجال | النساء | نسبة الأنوثة % |
|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 57 183 | 54 514 | 2 669 | 5 |
| الفنون و الحرف اليدوية | 42 998 | 35 667 | 7 331 | 17 |
| البناء و الأشغال العمومية | 34 282 | 33 489 | 793 | 2 |
| الري | 556 | 531 | 25 | 4 |
| الصناعة | 26 740 | 22 852 | 3 888 | 15 |
| أعمال الصيانة | 10 271 | 10 098 | 173 | 2 |
| الصيد البحري | 1 131 | 1 115 | 16 | 1 |
| المهن الحرة | 11 356 | 6 166 | 5 190 | 46 |
| الخدمات | 108 003 | 90 172 | 17 831 | 17 |
| النقل المبرد | 13 385 | 12 996 | 389 | 3 |
| نقل البضائع | 56 530 | 55 821 | 709 | 1 |
| نقل المسافرين | 18 992 | 18 511 | 481 | 3 |
| المجموع | 381 427 | 341 932 | 39 495 | 10 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 25

نلاحظ وفقا للجدول رقم (17) أعلاه أن قطاع الخدمات هو القطاع الذي يجذب أكثر حاملي المشاريع بدعم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ إنطلاقها، مع 108003 مشروع، ثم قطاع نقل البضائع ب 56530 مشروع ممول.

و مكنت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدعم 374932 رجل أعمال مقابل 39495 سيدة أعمال ، مما يشكل نسبة أنوثة إجمالية تقدر ب 10%، كما تلعب سيدات الأعمال دورا مهما في الأنشطة الحرة بنسبة 46%.[1]

**ثانيا_الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:**

تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الأجهزة التي تم إستحداثها من قبل الحكومة الجزائرية كأحد الاستراتيجيات المنتهجة للتقليل من نسب البطالة و ذلك من خلال تطوير المهن و الحرف التقليدية بهذف إستحداث أنشطة منتجة للسلع و الخدمات لعديمي أو ذوي الدخل الضعيف. حيث تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، كما تضطلع بالإتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية بالمهام الأتية:

- تقديم الإستشارة و المساعدة للمستفيدين من جهاز ANGEM في مسار التركيب المالي و رصد القروض.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيد مشاريعهم.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيد خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و إستغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة و المستفيدين من جهاز ANGEM .
- إبرام إتفاقيات مع كل هيئة يكون هذفها تحقيق عمليات الإعلام و مرافقة المستفيدين من الجهاز.
- إحتواء القطاع غير الرسمي من خلال منح ربات البيوت و الأسر فرصة مزاولة أنشطة و حرف تقليدية .
- تحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف المدن بالأخص في المناطق الريفية.
- المحافظة على الحرف و الصناعات التقليدية من الاندثار و تطوير مساهمتها في خلق القيمة المضافة.

الإمتيازات المقدمة من طرف وكالة تسيير القرض المصغر:

تعمل الوكالة على تخفيض معدلات البطالة من خلال تنفيد التوجهات العامة لبرامج الحكومة إبتداءا من سلفة بنكية صغيرة (السلف الغير معوضة لإقتناء المواد الأولية) إلى غاية الوصول إلى السلف التي تستدعي تمويلا بنكيا، حيث يستفيد الممولون من طرف هذا الجهاز من عدة مزايا نوجزها فيما يلي:

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 25

- الحصول على قرض بدون فائدة تصل نسبته الى غاية 29%.
- تخفيضات في معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية الممنوحة كما يلي:
  - ❖ تخفيض 80% من نسبة الفوائد المطبقة من طرف البنك للنشاطات المنجزة.
  - ❖ تخفيض 95% من نسبة الفوائد المطبقة من طرف البنك عندما تكون النشاطات مقامة في مناطق الجنوب و الهضاب العليا[1].

**الجدول رقم (18)** الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : الأرصدة الممنوحة حسب نوع التمويل (تراكم لتاريخ 2019/06/30).

| نوع التمويل | العدد | الحصة % | الوظائف المنشأة |
|---|---|---|---|
| تمويل شراء المواد الخام | 804 254 | 90,45 | 1 188 651 |
| التمويل الثلاثي (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - البنك - المروج) | 84 894 | 9,55 | 128 544 |
| المجموع | 889 148 | 100 | 1 317 195 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 27

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن أغلبية الأرصدة الممنوحة متاحة لتمويل شراء المواد الخام بنسبة تقدر ب 90,45% ، ثم يليه التمويل الثلاثي ب 9,55% فقط.

[1] سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- مع الاشارة الى حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي –الجزائر.السنة الجامعية 2014/2013.ص252-253.

**الجدول رقم (19)** : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : الأرصدة الممنوحة حسب قطاع النشاط (تراكم لتاريخ 2019/06/30).

| قطاع النشاط | عدد القروض الممنوحة | المبالغ الممنوحة | الحصة % |
|---|---|---|---|
| الفلاحة | 122 052 | 8 063 294 457,370 | 13,73 |
| الصناعات الصغيرة جدا | 350 484 | 17 274 833 907,880 | 39,42 |
| البناء و الأشغال العمومية | 76 782 | 6 406 748 306,420 | 8,64 |
| الخدمات | 178 426 | 16 287 151 951,720 | 20,07 |
| الفنون و الحرف اليدوية | 156 549 | 8 859 459 123,410 | 17,61 |
| التجارة | 4 011 | 995 353 071,950 | 0,45 |
| الصيد البحري | 844 | 108 934 313,790 | 0,09 |
| المجموع | 889 148 | 57 995 775 132,540 | 100 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 27

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أنه حسب قطاع النشاط، فإن الصناعات الصغيرة جدا ، الخدمات، الحرف اليدوية و الفلاحة هي القطاعات التي إستفادت من غالبية القروض الممنوحة لها بنسبة 91% من المجموع.[1]

**الشكل رقم (04)**: الأرصدة الممنوحة حسب قطاع النشاط .

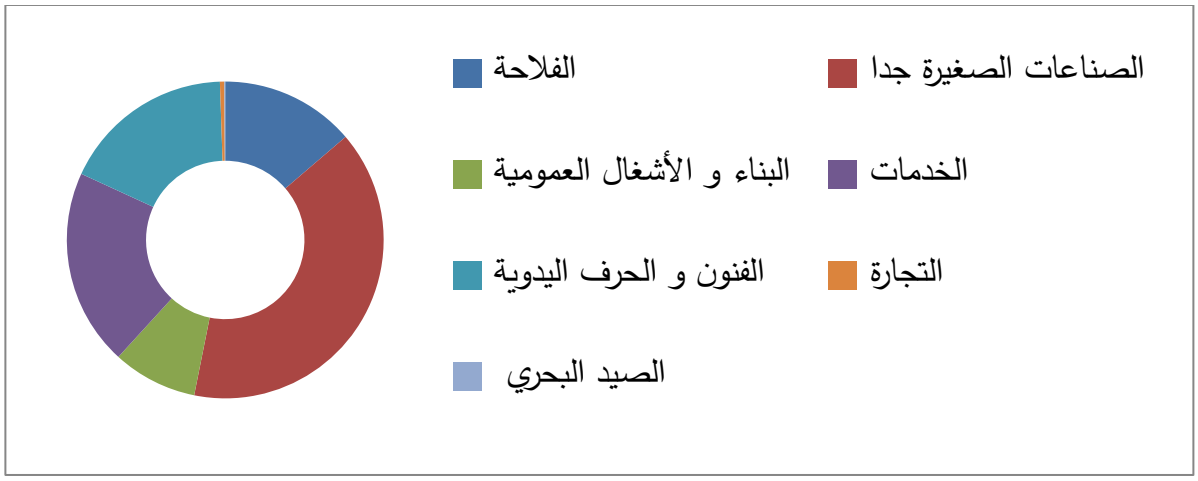


**المصدر**: من إعداد الطالبة إعتمادا على الجدول أعلاه.

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 27

**ثالثا_الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:**

يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات المحدثة للثروات التي يراد تشييدها من قبل البطالين الذين تمتد أعمارهم بين 35- 50 سنة و الراغبين في خلق مشاريع متوسطة وصغيرة ومصغرة وقد برمج هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي01 - 04 المؤرخ في 03 جانفي 2001 المتمم للمرسوم التنفيذي94 - 188 الصادر في 06 جويلية 1994.[1]

**الجدول رقم (20)** : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط (تراكم لتاريخ 2019/06/30).

| | السنة المالية بداية 2019 | | | | تراكم إلى غاية 2019/06/30 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع النشاط | عدد المشاريع الممولة | حصة المرأة % | التأثير الوظيفي | مجموع التمويل (مليون دج) | عدد المشاريع الممولة | حصة المرأة % | التأثير الوظيفي | مجموع التمويل (مليون دج) |
| الفلاحة | 999 | 5,51 | 2 258 | 4 897,11 | 21 858 | 11,28 | 52 536 | 88 886,39 |
| الفنون و الحرف اليدوية | 400 | 25,75 | 1 025 | 1 763,44 | 13 721 | 22,59 | 35 893 | 44 341,83 |
| البناء و الأشغال العمومية | 68 | 1,47 | 204 | 412,33 | 8 433 | 2,42 | 27 003 | 34 031,76 |
| الري | 5 | 20 | 9 | 34,50 | 341 | 4,99 | 1 159 | 2 402,34 |
| الصناعة | 176 | 21,02 | 528 | 1 172,87 | 11 524 | 21,82 | 35 510 | 52 779,95 |
| أعمال الصيانة | 20 | 0 | 46 | 100,38 | 873 | 2,29 | 2 112 | 2 608,74 |
| الصيد البحري | 12 | 0 | 35 | 78,95 | 475 | 0,42 | 1 704 | 3 267,15 |
| المهن الحرة | 68 | 54,41 | 154 | 397,63 | 1 123 | 47,02 | 2 435 | 4 635,65 |

[1] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص 103.

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخدمات | 200 | 20,50 | 477 | 989,41 | 31 090 | 17,19 | 65 850 | 110 990,61 |
| نقل البضائع | 0 | 0 | 0 | 0 | 45 848 | 1,52 | 69 666 | 118 383,90 |
| نقل المسافرين | 22 | 0 | 44 | 59,45 | 12 214 | 1,23 | 18 530 | 28 910,45 |
| المجموع | 1 970 | 13,96 | 4 780 | 9 906,04 | 147 500 | 10,20 | 310 398 | 491 238,78 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 26

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أنه حسب قطاع النشاط فإن قطاع الخدمات، الفلاحة، نقل المسافرين و الحرف اليدوية تعتبر من بين القطاعات الأكثر مشاريع ممولة، أما القطاع الذي يترأس عدد المشاريع الممولة لهذا الفصل فهو نقل البضائع رغم أنه كان منعدما في بداية الفصل.

كما يلاحظ أن حصة المرأة منخفضة في قطاع الصيانة ، الصيد البحري، نقل البضائع و نقل المسافرين في نهاية الفصل بعد أن كانت منعدمة تماما في بداية الفصل.

**الجدول رقم (21)**: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: عرض المجاميع الرئيسية.

| المجاميع الرئيسية | السنة المالية بداية 2019 | تراكم إلى غاية 2019/06/30 |
|---|---|---|
| عدد الملفات المقدمة | 7 385 | 400 343 |
| شهادات الأهلية و التمويل المصدر | 5 226 | 266 272 |
| عدد الإتفاقيات البنكية | 3 319 | 168 702 |
| عدد حالات رفض البنك | 41 | 8 681 |
| عدد المشاريع الممولة | 1 970 | 147 500 |
| التأثير الوظيفي | 4 780 | 310 398 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 26

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) تطور أرقام المجاميع الرئيسية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفصل الأول من عام 2019 حيث بلغ عدد الملفات المقدمة 400343 ملف في نهاية الفصل بعد أن كان 7385 ملف في بدايته،و بلغ عدد المشاريع الممولة 147500 مشروع بعد أن كان 1970 مشروع في بداية الفصل.

**رابعا_صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR :**

تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيدي رقم 02/373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 برأس مال قدره 01 مليار دج تطبيقا للقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. حيث بدأ نشاطه في مارس 2004 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، كما يندرج ضمن الفعالية الإقتصادية و الإستخدام الأمثل للموارد العمومية، و ذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الأمر الذي أدى إلى معالجة مشكل الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، حيث تتم التغطية من طرف FGAR كما يلي:

- تغطية جزء من الخسارة الصافية التي يتحملها البنك في حالة عدم التسديد بين 10% و 80% من القرض البنكي و التي تتحدد حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة.
- المبلغ الأدنى للضمان يساوي 04 ملايين دينار جزائري و المبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار.
- المدة القصوى للضمان تصل حتى 07 سنوات.
- يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفة دراسة المشروع و في حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه، كما يأخذ علاوة إلتزام من مبلغ القرض تسدد مرة واحدة عند منح الضمان.
- إمكانية التغطية متاحة لكل المؤسسات الجزائرية لكن الأولوية تعود للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة تلك التي تتمتع بالخصائص التالية:
  - ❖ التي تنتج سلعا غير متوفرة بالجزائر و بالتالي تخفض من حجم الواردات.
  - ❖ التي تقوم بخلق قيمة مضافة معتبرة من خلال النشاط الممارس.
  - ❖ التي تقوم بإستعمال المواد الخام المحلية مع ضمان تحويلها محليا.
  - ❖ التي تسمح بخلق مناصب شغل للشباب المتخرجين من الجامعات و المعاهد.
  - ❖ التي تسمح بتطوير الكفاءات و خلق le savoir faire خاصة في ظل إقتصاد السوق[1].

[1] سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 253-254.

**جدول رقم (22)**: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الملفات المعالجة (من 2019/01/01 إلى غاية 2019/06/30).

ملاحظة:المبالغ بالدينار الجزائري

| العناصر | عروض الضمان | شهادات الضمان |
|---|---|---|
| عدد الضمانات الممنوحة | 248 | 118 |
| التكلفة الإجمالية للمشروع | 38 751 095 608 | 8 669 667 864 |
| مقدار الإعتمادات المطلوبة | 23 114 709 689 | 5 697 204 688 |
| متوسط معدل التمويل المطلوب | 60% | 66% |
| مقدار الضمانات الممنوحة | 9 237 300 720 | 3 322 840 123 |
| متوسط معدل الضمان الممنوح | 40% | 58% |
| متوسط مبلغ الضمان | 37 247 180 | 28 159 662 |
| عدد الوظائف المراد إنشاؤها | 7 722 | 3 450 |
| الإستثمار للوظيفة | 5 018 2752 | 2 512 947 |
| الإئتمان للوظيفة | 2 993 358 | 1 651 364 |
| الضمان للوظيفة | 1 196 232 | 963 142 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 21

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) الذي يمثل الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفصل الأول من عام 2019، أن متوسط معدل التمويل المطلوب يقدر ب 60% لعروض الضمان بينما يقدر ب 66% لشهادات الضمان و أن متوسط معدل الضمان الممنوح يقدر ب 40% لعروض الضمان بينما يقدر ب 58% لشهادات الضمان.

**الجدول رقم (23)**: - صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الملفات المعالجة حسب نوع المشروع (من 2019/01/01 الى غاية 2019/06/30).

المبالغ بالدينار الجزائري

| العناصر | التأسيس | *التمديد | المجموع |
|---|---|---|---|
| عدد الضمانات الممنوحة | 126 | 122 | 248 |
| التكلفة الإجمالية للمشروع | 21 731 324 008 | 17 019 771 599 | 38 751 095 608 |
| مقدار الإعتمادات المطلوبة | 123 115 202 752 | 10 999 506 937 | 23 114 709 689 |
| متوسط معدل التمويل المطلوب | 56% | 65% | 60% |
| مقدار الضمانات الممنوحة | 3 861 322 953 | 5 375 977 767 | 9 237 300 720 |
| متوسط معدل الضمان الممنوح | 32% | 49% | 40% |
| متوسط مبلغ الضمان | 30 645 420 | 44 065 392 | 37 247 180 |
| عدد الوظائف المراد إنشاؤها | 2 517 | 5 205 | 7 722 |
| الإستثمار للوظيفة | 8 633 820 | 3 269 889 | 5 018 272 |
| الإئتمان للوظيفة | 4 813 350 | 2 113 258 | 2 993 358 |
| الضمان للوظيفة | 1 534 094 | 1 032 849 | 1 196 232 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 22

*التمديد: يشمل أيضا تجديد المعدات و/أو مشاريع التجديد

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) الذي يمثل الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب نوع المشروع، أن عدد الضمانات الممنوحة يبلغ حوالي 248 ضمان،و متوسط معدل التمويل المطلوب يقدر ب 60% ، و أن متوسط معدل الضمان الممنوح يقدر ب 40% في الفصل الأول من عام 2019.

**خامسا_الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI**:

نظرا لبعض الصعوبات التي تتعرض أصحاب المشاريع الإستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة إستقطاب وتوطين الإستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم01 /03 المتعلق بتنمية الإستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتم من خلالها تقليص مدة منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما،بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها، وقد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الإستثمارات؛
- إستقبال وإعلام ومساعدة المستثمر بين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالإستثمار؛
- منح الإمتيازات المرتبطة بالإستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الإستثمارات؛
- ضمان إلتزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالإستثمار[1].

تتكون الميزانية العمومية لإعلانات الإستثمار للفصل الأول من عام 2019 من المعلومات المستخرجة من قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار المصححة و المعدلة مع الأخذ بعين الإعتبار المشاريع الملغاة.

هذه الميزانية العمومية تراعي فقط المشاريع الإستثمارية في أنشطة إنتاج السلع و الخدمات التي يغطيها النظام الوطني لدعم الإستثمار.[2]

أ- **المشروعات الإستثمارية المعلنة حسب قطاع النشاط**:

و يتبين ذلك في الجدول التالي:

[1] محمد الناصر مشري، مرجع سبق ذكره، ص،ص 99-100.

[2] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 17

**الجدول رقم (24)**: ملخص المشاريع الإستثمارية للفصل الأول من عام 2019:

| | قطاع النشاط | البناءو الأشغال العمومية | الصناعة | الخدمات | السياحة | الصحة | الفلاحة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المشاريع المعلنة | الفصل الأول من 2018 | 408 | 1 179 | 162 | 113 | 63 | 102 | 2 027 |
| | الفصل الأول من 2019 | 459 | 922 | 147 | 102 | 50 | 85 | 1 765 |
| | حصة % الفصل الأول من 2019 | 26,01 | 52,24 | 8,33 | 5,78 | 2,83 | 4,82 | 100,00 |
| | التطور % | 11,11 | 27,87 | 10,20 | 10,78 | 26,00 | 20,00 | 14,84 |
| المبلغ (بالمليون دج) | الفصل الأول من 2018 | 53 566 | 481 294 | 203 686 | 51 224 | 38 441 | 19 904 | 848 114 |
| | الفصل الأول من 2019 | 41 254 | 329 110 | 27 985 | 89 291 | 21 087 | 21 563 | 530 291 |
| | حصة % الفصل الأول من 2019 | 7,78 | 62,06 | 5,28 | 16,84 | 3,98 | 4,07 | 100,00 |
| الوظائف | الفصل الأول من 2018 | 5 175 | 46 636 | 10 427 | 6 244 | 3 015 | 2 339 | 73 836 |
| | الفصل الأول من 2019 | 4 496 | 32 644 | 3 236 | 5 143 | 1 642 | 1 623 | 48 784 |
| | حصة % الفصل الأول من 2019 | 9,22 | 66,92 | 6,63 | 10,54 | 3,37 | 3,33 | 100,00 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 17

نلاحظ من خلال الجدول رقم(24) الذي يمثل ملخص المشاريع الإستثمارية للفصل الأول من عام 2019 أن أكثر من نصف المشاريع المعلنة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تمثل مؤسسات ذات طابع صناعي، أي 922 مشروع من إجمالي 1765 مشروعا بقيمة 530291 مليون دينار جزائري و 48784 موظفا.[1]

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 17

**أ- المشروعات الإستثمارية المعلنة حسب القوى العاملة:**

و يتبين ذلك في الجدول التالي:

**الجدول رقم (25)**: المشروعات الإستثمارية المعلنة حسب القوى العاملة:

| | المشاريع المعلنة للفصل الأول ل 2019 | | المبلغ | | الوظائف | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القوى العاملة | العدد | الحصة % | مليون دج | الحصة % | العدد | الحصة % |
| 0 الى 9 | 726 | 40,54 | 38 176 | 7,16 | 3 027 | 6,14 |
| 10 الى 49 | 793 | 44,28 | 216 336 | 40,57 | 16 663 | 33,79 |
| 50 الى 249 | 257 | 14,35 | 248 261 | 46,56 | 24 827 | 50,35 |
| أكثر من 249 | 15 | 0,84 | 30 422 | 5,71 | 4 793 | 9,72 |
| المجموع | 1 791 | 100 | 533 195 | 100 | 49 310 | 100 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 18

نلاحظ من خلال الجدول رقم(25) الذي يمثل المشروعات الإستثمارية المعلنة حسب القوى العاملة أن الفئة (من 10 الى 49) هي التي تترأس عدد المشاريع المعلنة بنسبة 44,28% و بمقدار 793 مشروع ثم تليها الفئة (من 0 الى 9) بنسبة 40,54% و ب 726 مشروع معلن.

**سادسا_وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار MIPMEPI** :

و تتمثل مهام هذه الأخيرة في:

- ترقية الإستثمارت الخاصة بإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- حماية و تطوير طاقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقديم الحوافز و الدعم و تطويرها.
- ترقية الشراكة و الإستثمار في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توسيعها، و النهوض بالتعاون الدولي و الإقليمي في هذا المجال.

- ترقية المناولة و تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- القيام بالدراسات الإقتصادية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويره و تزويد المستثمرين بالمعلومات و النشرات الإحصائية اللازمة.

و من خلال هذه المهام و التي تساهم بفعالية في توجيه و مراقبة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع منها:

**أ- المشاتل و حاضنات العمال**

و هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها مدة سنة أو سنتين، تتولى مجموعة من المهام منها:

- مرافقة المؤسسات حديثة النشأة و أصحاب المشاريع.
- تقديم الإرشادات في الميدان القانوني و المحاسبي و التجاري و المالي، و التدريب على تقنيات التسيير خلال مرحلة نضج المشروع.

و عموما نجد هذه الحاضنات في ثلاثة أشكال:

**المحضنة** :و تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات.

**الورشة** :وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية عن طريق تقديم المساعدات المالية و الفنية.

**نزل المؤسسات** :و هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

**ب - مراكز التسهيل**

و هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، تقوم بالمساعدة و التوجيه للنشاطات، و تتكفل هذه المراكز بالمهام التالية:

- الإشراف على دراسة الملفات و متابعتها و الإهتمام بأصحاب المشاريع،
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان التكوين و التسيير.
- دعم القدرات التنافسية و إستعمال التكنولوجيا الجديدة، و تقديم الإستشارات للموارد البشرية.[1]

[1] محمد كربوش، استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟ ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر، السنة الجامعية 2014/2013 ،ص ص103-105.

**سابعا_صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCI-PME** :

تم إنشاء هذا الصندوق تطبيقا للأمر الرئاسي المؤرخ في 19 أفريل 2004 برأس مال قدره 30 مليار دج، و الذي نظم في شكل مؤسسة مساهمة مقسمة بين الخزينة العمومية ب 60% و 40% تعود للبنوك العمومية و المؤسسات المالية، و ذلك بهدف ضمان تسديد القروض البنكية الممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع و الخدمات بالإضافة إلى التمويلات الموجهة لتوسيع و إنشاء و تجديد تجهيزات هذه المؤسسات، حيث يمنح ضمانا تصل نسبته إلى 80% بالنسبة للقروض المخصصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و 20% بالنسبة للقروض المخصصة لتوسيع النشاط، كما يضمن الحد الأقصى للقروض الخاضعة للضمان من طرف هذا الصندوق و المتمثل في 50 مليون دينار جزائري.[1]

**الجدول رقم (26)**: صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الوضع العام للضمانات حسب قطاع النشاط (لتاريخ 2019/06/30).

| قطاع النشاط | عدد الملفات | الحصة % | مبلغ الضمانات (مليون دج) | الحصة % |
|---|---|---|---|---|
| البناء و الأشغال العمومية | 210 | 17 | 8 595 | 11 |
| النقل | 111 | 9 | 2 433 | 3 |
| الصناعة | 654 | 52 | 51 078 | 65 |
| الصحة | 86 | 7 | 5 678 | 7 |
| الخدمات | 186 | 15 | 11 128 | 14 |
| المجموع | 1 247 | 100 | 78 912 | 100 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 22

نلاحظ من خلال الجدول رقم(26) تركيز في عدد الملفات التي تعامل معها صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاعان رئيسيان، الصناعة و قطاع البناء والأشغال العمومية اللذان يمثلان وحدهما ما يقارب 70% من المشاريع المضمونة.

من الناحية المالية يمثل قطاع الصناعة أكثر من النصف بنسبة 52% يليه قطاع البناء بنسبة 17 % و الخدمات بنسبة 15%.[2]

[1] سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص254.

[2] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 22

**الجدول رقم (27)** : صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الوضع العام للضمانات حسب المنطقة (لتاريخ 2019/06/30).

| المنطقة | عدد الملفات | الحصة % |
|---|---|---|
| الوسط | 522 | 42 |
| الشرق | 426 | 34 |
| الغرب | 231 | 19 |
| الجنوب | 68 | 5 |
| المجموع | 1 247 | 100 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 23

نلاحظ من خلال الجدول رقم(27) أعلاه أن هذا التوزيع الجغرافي للضمان يبرز المناطق من أقلها الى أكثرها قوة من حيث إمكانيتها الإقتصادية المواتية لإستثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و تبين أن منطقتا الوسط و الشرق هما الأكثر قوة بنسبة 42% و 34% بينما الغرب و الجنوب تمثلان فقط 19% و 5%.[1]

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 23

**الجدول رقم (28)**: ضمانات صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب شريحة الإعتمادات:

| مجموع البنوك | شريحة الإعتمادات | عدد الملفات | الحصة % | مبلغ الإئتمان المضمون (مليون دج) | الحصة % |
|---|---|---|---|---|---|
| | 0<= 30 مليون دج | 613 | 49 | 7 660 | 10 |
| | 30 < 100 مليون دج | 373 | 30 | 22 095 | 28 |
| | > 100 مليون دج | 261 | 21 | 49 158 | 62 |
| | المجموع | 1 247 | 100 | 78 913 | 100 |

Source : Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019, p 23

نلاحظ من خلال الجدول رقم(28) أن توزيع الحجم الإجمالي للإعتمادات المضمونة يظهر نسبة كبيرة من شريحة الإعتمادات الأقل من 30 مليون دينار و الذي يمثل لوحده ما يقارب 50 % من جميع المشاريع المضمونة لتاريخ 2019/06/30 ،أما من الناحية المالية فهو يمثل 10% فقط من القروض المضمونة. نسبة كبيرة الى حد ما من شريحة الإعتمادات التي تتعدى 30 مليون دينار جزائري و التي تمثل من الناحية المادية 51% من إجمالي عدد الملفات المضمونة، و أكثر من ذلك من الناحية المالية بنسبة 90% من إجمالي مبلغ القروض المضمونة.[1]

[1] Bulletin d'information statistique ; n°35 ; opcit, p 23

**المطلب الثاني: تطوير و ترقية سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.**

يعتبر التمويل من أهم العقبات التي يجب تجاوزها عند إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان يلجأ المستثمرين أساسا إلى الإدخارات الخاصة والعائلية، وهو ما يستدعى التفكير في سياسات متنوعة وفعالة لتسهيل عملية التمويل.

**الفرع الأول :تطوير دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

شهدت الخدمات البنكية التي تمارسها البنوك التجارية في الوقت الحالي تغيرات كبيرة في طبيعتها وأدواتها وتقنياتها بسبب علاقتها بالحياة الإقتصادية للأفراد والمجتمعات، فلم تعد وظيفة البنوك التجارية قاصرة على ممارسة المهنة التقليدية المتمثلة في عبارة أن البنوك تقترض لكي تقرض، أي أنها وسيط بين المقترضين والمقرضين للأموال، هدفها قبول الودائع ومنح القروض للمؤسسات التجارية والصناعية وخلافها، إلى جانب قيامها بالخدمات البنكية الأخرى، بل تعدت إلى القيام والإضطلاع بعمليات بنكية لم تعدها من قبل وذلك نظرا للمنافسة الشديدة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتغير الظروف الإجتماعية والإقتصادية، إلّا أنّ البنوك في العالم الثالث عموما والجزائر خصوصا لم تساير التطور الحالي الذي تعيشه البنوك في الدول المتطورة، حيث أدخلت هذه الأخيرة الوسائل الحديثة في عملها وبذلت الجهود في تنمية العنصر البشري وإبتكرت وسائل مرضية ومغرية لجذب مدخرات الزبائن ونوعت عملياتها وخدماتها في حين وقفت البنوك الجزائرية عند الوظيفة التقليدية، مما جعلها تواجه تحديات عميقة فرضتها لمواجهة التطورات الحديثة التي طرأت على المهنة البنكية، ممّا جعلها تعاني من جملة من النقائص ونقاط الضعف التي حدت من فعاليتها كجهاز تمويلي.

**الفرع الثاني:ترقية مؤسسات رأس مال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

و يكون كالتالي :

1- أفاق تجربة مؤسسات رأس مال المخاطر في الجزائر :ظهرت أول مؤسسة رأس المال المخاطر في الجزائر سنة 1991 ، بعد صدور قانون النقد والقرض الذي سمح بإنشاء مؤسسات مالية خاصة وهي مؤسسة "FINALEP" وهي مؤسسة متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهم في تأسيسها كل من القرض الشعبي وبنك التنمية المحلية والوكالة الفرنسية للتنمية برأس مال قدره 732 مليون دج، لكن دورها لم يتعدى تمويل نسبة 35 % من إحتياجات المؤسسة، ثم ظهرت شركة "SOFINANCE" في 04 أفريل 2000 برأس مال قدره 05 مليار دج، وهي شركة رأس مال مخاطر متخصصة في تمويل إنشاء وتأهيل المؤسسات ودعمها لفتح رأسمالها والبحث لها عن شركاء، خاصة بعد سنة 2003.

يعد الصندوق المغاربي للملكية الخاصة "مؤسسات الصغيرة والمتوسطة" "Maghreb private equity fund II" أهم صندوق إستثمار رأس المال المخاطر في الجزائر والذي تم انشاؤه في نوفمبر 2006 بشراكة بين الشركة المالية الدولية والبنك الأوروبي للإستثمار ، الشركة المالية الإيرلندية للتنمية ، صندوق الإستثمار السويسري وبعض المؤسسات المالية الأجنبية، ينشط هذا الصندوق في العديد من القطاعات التي من المحتمل أن تكون لها نتائج

واعدة كالصناعات الصيدلانية و الإتصالات والتكنولوجيا والصناعات البلاستيكية والخدمات المالية، علما أن لهذا الصندوق فروعا أخرى في كل من ليبيا تونس والمغرب، ويتولى الصندوق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الضوائق المالية، كما يتولى تمويل إنشاء وإعادة بعث المؤسسات، ورغم التحفيزات المقدمة من طرف الدولة لهذا القطاع كالتحفيزات الضريبية والتنظيمية، إلا أن تدخلات هذا القطاع في مجال التمويل والدعم الفني بقي ضعيف، ويرجع ذلك إلى ضعف الإيرادات المحققة من طرفه، بالإضافة إلى ذلك أن هذه المؤسسات ترتكز على تمويل الإبداع والإختراع التكنولوجي وتمويل الأفكار الجديدة، إلّا أن الجزائر وغيرها من الدول النامية تعتبر دول ناقلة للتكنولوجيا لا مُنشأة لها وهو ما أدى إلى تقييد دور مؤسسات رأس المال المخاطر.

2- شروط نجاح مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر: يفترض على الدولة توفير جملة من الشروط لإنجاح مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر، من أهمها:

- توفير مناخ إستثماري ملائم إقتصاديا، سياسيا وتشريعيا، ذلك أنه كلما إرتفعت حدة المخاطر المحيطة كلما أحجم المستثمرين على الإستثمار في المحيط الخطر، بسبب مواجهة خطر ذو بعدين، الأول يتعلق بالمؤسسة والنشاط الممول والثاني يتعلق بالمحيط.
- تشجيع إنشاء شركات رأس مال مخاطر وطنية كانت أو أجنبية، ومؤخرا أعادت وزارة المالية النظر في المادة 104 من قانون النقد والقرض التي تمنع البنوك النشطة في الجزائر من تمويل الشركات التابعة لنفس المجموعة أو التي تساهم في رأس مالها، أي سمحت للبنوك بتأسيس فروع تابعة لها تنشط ضمن هيئات رأس المال الإستثماري.
- دعم أساليب الشراكة مع المؤسسات الأجنبية المتخصصة في مجال رأس المال المخاطر، خاصة التي تقدم التكنولوجيا.
- الإسراع في إنشاء سوق الأوراق المالية، حتى يتم من خلاله طرح الأسهم و تداول الأوراق المالية الخاصة بهذه المؤسسات.
- إنشاء مراكز للبحوث و التدريب لمساعد المشاريع التنموية في مرحلة الإنطلاق، التشغيل، برامج التمويل المساعدات والمتابعة.

يبقى أمام السلطات العمومية لترقية دور هذه المؤسسات تقديم تحفيزات إضافية لها إلى جانب التحفيزات الضريبية كمساهمتها في رأس مالها للتقليل من حدة مخاطر العجز المتعلق بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتشجيع دخول مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم للإستثمار في الجزائر وذلك للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في نقل التكنولوجيا وتبني أفكار جديدة في ميدان عملها، مما يرفع من إيرادات مؤسسات رأس مال المخاطر وهو بدوره ما يعمق من مجال تدخلها في تمويل كافة القطاعات الإقتصادية.

**الفرع الثالث :مؤسسات تحويل الفاتورة ودورها في عملية التمويل في الجزائر.**

تلعب مؤسسات تحويل الفاتورة دورا مهما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بوصفها مؤسسة مالية متخصصة في عمليات التمويل قصير الأجل.

واقع إستعمال عقد تحويل الفاتورة في الجزائر :يعتبر عقد تحويل الفاتورة من تقنيات التمويل الجديدة التي سعى المشرع الجزائري لتجسيدها وتنظيمها قانونيا بهدف تطوير نظام التمويل في الجزائر، وذلك نظرا لأهمية هذه التقنية في عملية التمويل وتحصيل الديون (الحقوق)، وقد كان ذلك من خلال القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم والصادر في عام 1993 ، وحسب المادة 543 من المرسوم التشريعي 08/93 و المؤرخ في 25 أفريل 1993 والمتضمن القانون التجاري، نجد أن تعريف عقد تحويل الفاتورة في الجزائر كما يلي" عقد تحويل الفاتورة هو عقد تحل بمقتضاه مؤسسة متخصصة تسمى " عميل" محل زبونها المسمى " المتنازل له"، عندما تسدد فورا لهذا الأخير المبلغ التام للفاتورة لأجل محدد ناتج عن عقد وتتكفل بتبعية عدم التسديد مقابل أجر ، و يترتب عن تحويل هذه الديون التجارية نقل كل الضمانات التي كانت تتضمن تنفيذ الإلتزامات لفائدة العميل " المؤسسة المتخصصة"، كما يضم كل من العميل والمتنازل عنه بكل حرية وعن طريق الإتفاق عليه مسبقا، على أن تتحمل هذه الأخيرة مخاطر عدم التسديد، كما يمكن للمؤسسة المتخصصة والتي تمارس تحويل الفواتير أن تضمن عدد من الخدمات المصرفية الأخرى وذلك تبعا للإحتياجات والإمكانيات المتاحة لديها، والتي يمكن أن نبرز منها ما يلي:

- تمويل مبيعات المؤسسات وفق فرع النشاط من 70 % الى 90 % من مبلغ الفواتير المدفوعة للموردين قبل الآجال المحددة للتسديد.
- مسك حسابات ودفاتر الزبائن من قبل المؤسسة المتخصصة في تحويل الفواتير.
- تقدم للمؤسسات التجارية معلومات تجارية عن السوق في شكل نصائح ومعلومات أخرى إحصائية عن تطور وواقع النشاط الإقتصادي لقطاع الأعمال في داخل البلاد وخارجها.

إن التطبيق الفعلي لهذه التقنية في الجزائر لم يتم بعد، ولكنها مجرد قوانين لم يتمكن الجهاز المصرفي من تطبيقها بعد.

**الفرع الرابع: إنشاء إطار دائم للتشاور بين الوزارة والبنك.**

تم التوقيع على إتفاق بروتوكول تعاون بتاريخ 2001/12/23 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية، " البنك الوطني الجزائري ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري ، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك التنمية المحلية" و إلتزم مسؤولو البنوك من خلاله بالعمل أكثر للإنفتاح على محيط المؤسسة، وقد تم الإتفاق على مايلي:

- وضع في متناول المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض.

-توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاعات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الخمسة.

-توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة وقيمة مضافة ومنشئة لمناصب تشغيل.

-وضع برامج تكوينية لصالح مسيري المؤسسات وإطارات البنك حول إجراءات تقديم تدفقات مالية " ترقية الأعمال القيمة المضافة...".

-مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة المصدرة عن طريق تمويل ملائم

في ظل عدم كفاية التمويلات المقدمة من قبل البنوك التجارية وهيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للقطاع، فإنه لا بد من تشجيع تواجد المؤسسات المالية المتخصصة في الجزائر والتي تتولى مهمة توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات.[1]

[1] محمد دراف، آليات و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر - دراسة تحليلية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في المالية و المحاسبة ، جامعة محمد بوضياف –المسيلة – الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017،ص ص 68-72.

**خلاصة الفصل الثاني:**

في ختام هذا الفصل توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تشكل أداة هامة لتنشيط الإقتصاد الوطني إذ باتت أداة و وسيلة هامة لبناء نسيج صناعي متكامل، و أصبحت اليوم تؤدي دورا فعالا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، ويتجلى ذلك من خلال آثارها الإيجابية على العمالة والصناعة وتنويع الدخل، كما يساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الإقتصادية الأخرى، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات لدعم وتحفيز هذا القطاع من خلال إستحداث مجموعة من الأجهزة التي تدعم وترافق أصحاب المشاريع، و وضع سياسات التمويل التي من شأنها توفير الغطاء المالي الذي يسمح بإستمراريتها.

خـــاتمـــة

## خاتمة :

من خلال هذا البحث يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الإقتصادي و الإجتماعي في مختلف الدول خاصة منها الجزائر نظرا لسهولة تكييفها و مرونتها و خصائص عديدة تميزها عن المؤسسات كبيرة الحجم، تجعل منها قناة مكملة لها لا بديلة عنها، و بإعتبار البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها. لكن ما تجدر الإشارة إليه أنه و مهما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دور إيجابي في تطوير و تحسين الإقتصاد فإن هذا لا ينفي المشاكل و الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، و التي تتمثل أساسا في الحصول على التمويل، فنموها يتعلق بعملية التمويل على إعتبار أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة الموارد المالية الداخلية، مما يدفعها إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية لتلبية إحتياجاتها. و قد قدمت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة في سبيل دعم و تطوير هذا النوع من المؤسسات.

## إختبار الفرضيات :

- ❖ إن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة لأخرى، و ذلك لتوجد عوامل إقتصادية و تقنية و سياسية تصعب إيجاد مفهوم موحد، و لكل دولة معيار محدد لتحديد المفهوم حيث تحبذ معظم الدول إستخدام معيار العمالة لسهولة تقديره بينما تعتمد دول أخرى على معايير أخرى كرأس المال، و هذا ما يثبث صحة الفرضية الأولى.
- ❖ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة وفعالة في التنمية الإقتصادية، فهي تعالج مشكلة البطالة و تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية، و هذا ما يثبث صحة الفرضية الثانية.
- ❖ توجد مصادر داخلية وخارجية طويلة، قصيرة و متوسطة الأجل و التمويل البنكي هو أحد أهم هذه المصادر لكثرة و طبيعة القروض التي يقدمها، و تلعب الهيئات المستحدثة المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في ضمان نجاحها و هذا ما يثبث صحة الفرضية الثالثة.
- ❖ تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من بساطة و قلة حجم رأس المال، و هذا ما يثبث صحة الفرضية الرابعة.

## النتائج :

- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة للإقتصاديات المعاصرة نظرا للمساهمة الكبيرة و الدور الفعال الذي تؤديه لزيادة فعالية و نمو الدول.
- ✓ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات، من بينها مرونتها و سهولة تكيفها مع مختلف التغيرات، كما أنها تعد من أفضل الوسائل لدفع عجلة التنمية و إنعاش الإقتصاد.

- ✓ تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى إلى التمويل لضمان إستمرار نشاطها و توسيعها و المحافظة على سيولتها لمواجهة مختلف الإلتزامات المالية.
- ✓ تتشكل غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث بلغت حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الفصل الأول من سنة 2019، 1.171.945 مؤسسة، و تمثل المؤسسات الخاصة فيها نسبة (99,98%)، منها 56,28% أشخاص معنويين و منها 43,70% أشخاص طبيعيين التي تنقسم بدورها إلى 20,80% مهن حرة، و 22,90% أنشطة حرفية، بينما نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تعد 244 مؤسسة بنسبة 0,02%.
- ✓ يتأثر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سلبا بعدة عوائق من بين أهمها عوائق التمويل.
- ✓ يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل و المعوقات، غير أن الحكومة أعطت إهتماما لهذا من خلال وضع هيئات و برامج تمويلية، إضافة إلى صناديق لدعمها و التي هي من أسباب نهوض هذا القطاع كالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، و صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**التوصيات :**

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و توفير البيئة القانونية و الإقتصادية لها في مختلف مناطق الوطن.
- تقديم مزايا و حوافز لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تفعيل آدائها و رفع عددها، و ترقيتها لإكتساب ميزة تنافسية كشرط لازم.
- ضرورة تكثيف التجارب و السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجود تنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها، و ضرورة توفر مرونة في المحيط الإداري و المالي الذي يشكل دعما أمام الإستثمار.
- تشجيع الإبداع و الإبتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك بتخصيص أنظمة خاصة بهذا المجال.
- إنشاء بنك متخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إلغاء معدات الفائدة المعتمدة من قبل الهيئات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و ذلك وفق ما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية للمجتمع الجزائري.
- تحسين القدرات الإدارية و الفنية و التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من المنافسة في البيئة العالمية.
- تعزيز الترابط و التشابك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة و بين المنشآت الكبيرة من جهة أخرى.

- الإكثار من الدورات و المؤتمرات و المعارض الوطنية و الدولية لإتاحة الفرصة أمام أصحاب هذه المؤسسات للإحتكاك و تبادل التجارب، و زرع روح المقاولاتية لدى الطلبة.

**آفاق البحث :**

مما سبق يتبين أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمتع بالمرونة الكبيرة و أن لها آفاق واعدة في المستقبل و هذا بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من إرادة لتطويرها، و تذليل مختلف الصعوبات التي تواجهها خاصة التمويلية منها، فيكفي القيام بإجراءات تكميلية لما هو موجود، للنهوض بهذا القطاع.

المـــراجـــع

**المراجع:**

❖ **المراجع باللغة العربية:**

- **الكتب:**

_عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر،2008.

_عبد الرحمن العاني قتيبة ، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية، دار النقاش للنشر و التوزيع، الأردن،2013.

_عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية-مصر، 2013.

_نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة Gestion des PME، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع-بيروت-لبنان، الطبعة الأولى،2007.

- **الأطروحات و المذكرات:**

_أيوب مسيخ، دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(المقاولين) في ولاية سكيكدة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مؤسسات، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة- الجزائر- السنة الجامعية 2017/2016.

_سماح طلحي، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- مع الإشارة إلى حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي – الجزائر.السنة الجامعية 2014/2013.

_عمر بن سديرة،التحليل الإستراتيجي كمدخل لبناء المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية- دراسة ميدانية في المؤسسات المحلية بسطيف- رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015.

_كاتية بوروبة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف 1- الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017.

_محمد كربوش، إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- هل يمكن إعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟ ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر، السنة الجامعية 2014/2013.

_مسعود أمير معيزة، مصادر تمويل الإحتياجات الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل إقتصاد الإستدانة- دراسة حالة التمويل بالقروض الإستثمارية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015.

_صورية بن عزيزة، تحليل المقاربات النظرية حول أمثلية الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر- حالة المؤسسة الصناعية للعصير و المصبرات "SIJICO" وحدة رمضان جمال بسكيكدة- للفترة 2000- 2009 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة- الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012.

_صورايةقشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينااليب"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر 3- الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.

_فتيحة عقون ، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و دورها في تمويل الإستثمار -دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة،الجزائر.

_محمد الناصر مشري، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة( دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس –سطيف-الجزائر- السنة الجامعية 2011/2008.

_نوال مرزوقي، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و 1400 – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس –سطيف- الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009.

_أسماء زرابية، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية- تخصص نقود ومالية المؤسسات، جامعة منتوري- قسنطينة- الجزائر، السنة الجامعية، 2011/2010.

_عبد الغاني يحياوي، فعالية التقنيات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالةSOFINANCE- ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي- الجزائر-، السنة الجامعية 2013-2014.

_فريحة بن دقفل، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر -دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة بوسعادة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات البنوك و التمويل،جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر،السنة الجامعية 2015/2014.

_محمد دراف، آليات و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر - دراسة تحليلية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في المالية و المحاسبة ، جامعة محمد بوضياف –المسيلة – الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017.

- **المجلات:**

_حسين بورغدة ، حنان درحمون ، التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسلم و تطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة سطيف01- الجزائر، العدد16، 2016.

_عمار علوني، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-الجزائر، العدد 10، 2010.

- **الملتقيات:**

_مراد علة، نور الدين بوالكور، البنوك ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- قراءة في المخاطر و الضمانات – الملتقى الدولي حول "دور النظام المصرفي في تمويل و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" يومي 08 و 09 أكتوبر 2019، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر.

_ميادة بلعايش، ياسمينة طويل، آليات التمويل في المصارف الإسلامية كصيغة مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول "دور النظام المصرفي في تمويل و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" يومي 08 و09 أكتوبر 2019، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

_Bulletin d'information statistique de la P M E, n°35 ; Ministère de l'industrie et des mines ; édition novembre 2019.

_Nesrine Boukhames , Stratégies de financement des PME innovantes : cas des PME algériennes, le forum international sur « Le rôle du système bancaire dans le financement et la croissance des petites et moyennes entreprises » les 08 et 09 octobre 2019 ; université du 20 Aout 1955 Skikda ;Algérie.

_Sabiha Bechir , Le financement et le développement des P.M.E aux pays du Maghreb ( Algérie ; Tunisie ; Maroc)- étude comparative- ; Le forum international sur « Le rôle du système bancaire dans le financement et la croissance des petites et moyennes entreprises » les 08 et 09 Octobre 2019 ; Université du 20 Aout 1955 ; Skikda ; Algérie.

# الملاحق

# محاور العرض

- مقدمة
- أهمية الموضوع
- مبررات إختيار الموضوع
- أهداف الدراسة
- إشكالية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- المنهجية المتبعة
- خاتمة

# مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عاملا من بين العوامل المهمة في الإقتصاد العالمي ككل و الإقتصاد الوطني بشكل خاص ، فبالرغم من صغر حجمها إلا أنه لا يمكن الإستغناء عنها ، بل لابد من البحث عن الأسس و الأساليب التي تساهم في إستمراريتها و تطويرها بالشكل الفعال الذي يضمن لها إسم و مكانة في السوق ، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع يفرض نفسه على العالم و خاصة على البلدان النامية التي تطمح إلى تطوير و ترقية إقتصادها.

# أهمية الموضوع

- الأهمية التي يكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف الدول بصفة عامة، و الجزائر بصفة خاصة.
- الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو وتوفير مناصب الشغل .
- يعتبر التمويل من أهم المواضيع التي تهم أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الإهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات و الإمكانيات التي سخرتها لتأهيل و ترقية هذا القطاع .

# أهداف الدراسة

- توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إبراز أهميتها.
- تسليط الضوء على خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،التي بلغت أهمية كبيرة في القطاع الإقتصادي و الإجتماعي، و الذي جعلها محل أنظار العديد من الباحثين الإقتصادين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع .
- محاولة إظهار أهم الطرق و السياسات لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

# إشكالية الدراسة و الأسئلة الفرعية

إشكالية الدراسة

ما هي أهم سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و فيما تتجلى أهميتها ؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ؟
- فيما تتمثل مصادر و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني ؟

# فرضيات الدراسة

- يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى فكل دولة تعتمد على معيار محدد لتحديد مفهومها.
- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة كبيرة وفعالة في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- هناك عدة مصادر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك حسب نشاطها ، ويعتبر التمويل البنكي أحد أهم هذه المصادر ، كما تعتبر الهيئات المستحدثة المرافقة لها من أهم الضمانات لنجاحها.
- إن طبيعة النشاط لهذه المؤسسات يجعلها تواجه العديد من المعوقات و الصعوبات على المستوى الوطني ، ومن أبرزها مشكلة التمويل.

# المنهجية المتبعة

## المنهج الوصفي

توضيح الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## المنهج التحليلي

عرض واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و كذلك سياسات تمويلها في فترة 2019.

# تقديم المنهجية المتبعة

## المنهج الوصفي

الفصل الأول: الإطار النظري حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها التمويلي.
- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أشكالها.
- الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الدراسات السابقة والمقارنة مع الدراسة الحالية.

## المنهج التحليلي

الفصل الثاني: سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- العوائق المؤثرة على نشأة و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- السياسات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- أجهزة و هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- تطوير و ترقية سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

# خاتمة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا في تحقيق النمو الإقتصادي و الإجتماعي في مختلف الدول خاصة منها الجزائر و ذلك نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها وخصائص عديدة تميزها عن المؤسسات كبيرة الحجم، تجعل منها قناة مكملة عنها لا بديلة عنها ، و بإعتبار البلدان النامية تعاني من البطالة بصورة حادة فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها. لكن ما تجدر الإشارة إليه أنه مهما كان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دور إيجابي في تطوير و تحسين الإقتصاد فإن هذا لا ينفي المشاكل و الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات ، والتي تتمثل أساسا في الحصول على التمويل.

# نتائج الدراسة

- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نواة للإقتصاديات المعاصرة نظرا للمساهمة الكبيرة و الدور الفعال الذي تؤديه لزيادة فعالية و نمو الدول.
- تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى إلى التمويل لضمان إستمرار نشاطها و توسيعها و المحافظة على سيولتها لمواجهة مختلف الإلتزامات المالية.
- تتشكل غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة ، حيث بلغت حصيلتها في نهاية الفصل الأول من سنة 2019 ، 1.171.945 مؤسسة ، بحيث تمثل المؤسسات الخاصة فيها نسبة (99.98%) منها 56.28% أشخاص معنوين و منها 43.70% أشخاص طبيعين التي تنقسم بدورها الى 20.80% مهن حرة، و22.90% أنشطة حرفية بينما نجد أن نسبة المؤسسات العمومية قد بلغت ( 0.02%) أي 244 مؤسسة.
- يتأثر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سلبا بعدة عوائق نذكر منها عوائق التمويل.
- يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل و المعوقات ، غير أن الحكومة أعطت إهتماما لهذا من خلال وضع هيئات و برامج تمويلية، إضافة إلى صناديق لدعمها و التي هي من أسباب نهوض هذا القطاع كالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.